

تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية دراسة تجريبية لواقع الأزمات في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات

أ.د. علي إبراهيم حسين	أ.د. زياد هاشم السقا	أ.د. صدام محمد محمود
كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت	جامعة الموصل	جامعة تكريت
ali544@tu.edu.iq	zyad_hashim@uomosul.edu.iq	sadam455@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في العلاقة بين الكفاءة المالية والهشاشة المالية في القطاع المصرفي العراقي، في ضوء فترات الأزمات المالية، بما يسهم بإدارة تلك الأزمات عبر الوقوف على الأسس المساعدة في الحد من اثار تلك الأزمات ممثلاً في تحديد منظور للحد من الهشاشة المالية، وقد تم تحديد عينة البحث في ٢٠ مصرفاً تجارياً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، وللفترة (٢٠١٣-٢٠١٨)، وقد حددت الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) كفترة أزمة مالية نظراً للأوضاع التي مر بها العراق، وتم تحديد اثنان من المؤشرات لقياس الهشاشة المالية هما؛ المؤشر الأول (Z-score) بالاتفاق مع دراسة (Ashraf et al., 2016)، والمؤشر الثاني (التحوط، المضاربة، بونزي) بالاتفاق مع دراسة (Torres Filho et al., 2017)، أما الكفاءة المالية فقد تم قياسها باستخدام تحليل مغلف البيانات، في حين تمثل دور (IFRS) بمدى تبني المصارف عينة البحث لهذه المعايير، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، تؤثر الكفاءة المالية العالية في خفض مستويات الهشاشة المالية، ويقيد هذا التأثير ويقل في ضوء تبني (IFRS)، وأن هذا التقيد في التأثير يظهر بصورة أكثر وضوحاً خلال فترة الأزمة، في حين لا يظهر ضمن فترات ما قبل الأزمة المالية وما بعدها.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية، الكفاءة المالية، الهشاشة المالية، تحليل مغلف البيانات، جودة المحاسبة.

Enhance financial efficiency under IFRS standards to reduce financial fragility/An empirical study of the reality of crises in Iraq using Data envelopment analysis

Prof. Dr. Ali Ibrahim Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Zeyad Hashim ALSaqa
College of Administration and Economics
University of Mosul

Prof. Dr. Saddam Mohammed Mahmood
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research aims to test the impact of the adoption of international financial reporting standards (IFRS) in the relationship between financial efficiency and financial fragility in the Iraqi banking sector, in light of periods of financial crises. In a way that contributes to managing, these crises by standing on the help foundations that reduce

the effects of those crises represented in reduce financial fragility. The research sample has been identified in 20 private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, for the period (2013-2018), the period (2014-2016) has been identified as a period of financial crisis given the conditions that Iraq has gone through. Two indicators were identified to measure financial fragility. They are; first indicator (Z-score) in agreement with the study (Ashraf et al., 2016), and the second indicator (Hedge, Speculative, and Ponzi) in agreement with the study (Torres Filho et al., 2017). The financial efficiency has been measured Using Data Envelopment Analysis (DEA). While the role of (IFRS) was represented by the extent to which adopt the research sample banks for these standards. The research reached a set of results, the most important of them, high financial efficiency affects in reduce levels of financial fragility, and this effect is constrained and reduced in light of the adoption of IFRS, and that this restriction of influence appears more clearly during the crisis period. While it does not appear within the periods before and after the financial crisis.

Keywords: International Financial Reporting Standards (IFRS), Financial Efficiency, Financial Fragility, Data Envelope Analysis (DEA), Accounting Quality.

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. منهجية البحث المقدمة

تقوم المعلومات المحاسبية بدور مهم وفعال في الحكم الحالي والتنبؤ المستقبلي بأداء الشركات، لذا ف جودة المحاسبة التي تسعى إلى تحقيقها معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) هي محور ذلك الحكم والتنبؤ، إذ يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية كمداخلات في العديد من النماذج الخاصة بتقييم الأداء أو في التنبؤ المستقبلي بكفاءة وفاعلية الشركات ومدى استمراريته، فيمكن من خلال تحليل مغلف البيانات تحديد الكفاءة المالية بالاستناد على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة، وفق مبدأ المدخلات والمخرجات، في حين يتم الحكم على مستوى الهشاشة المالية بالاستناد مؤشر (Z-score) أو مؤشر (التحوط، المضاربة، بونزي) الذين يعتمدان بصورة كاملة على المعلومات المحاسبية، لذا ففي ضوء الأزمات المالية المتوالية تزايد الاهتمام في تعزيز جودة العمل المحاسبي ودور معايير (IFRS) في تحقيقها، بهدف تحسين مستوى الحكم والتنبؤ بأداء الشركات، وقد شهد العراق خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ موجة من الأزمات تركت أثارها اللحظية والتتابعية على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى المؤسسات المالية (متمثلة بالمصارف كعينة للبحث) بشكل خاص، إلا أن هذه الآثار قد تكون متفاوتة في ظل عدة عوامل منها مستوى الكفاءة المالية والهشاشة المالية، إلى جانب مدى استجابة المصارف في البيئة العراقية لتبني معايير (IFRS) باعتبارها إحدى المنافذ المهمة في إدارة الأزمات المالية والحد من أثارها.

١. **مشكلة البحث:** عصف الأزمات المالية العالمية منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، وكان لها الآثار المتفاوتة على مختلف البلدان والشركات، ولازال هناك العديد من التوقعات لوقوع أزمات أخرى مستقبلاً، لذا كان هناك اهتمام كبير من قبل واضعي المعايير المحاسبية إلى تدعيم جودة الرقم المحاسبي باعتباره الأساس في التنبؤ المالي من أجل إدارة تلك الأزمات، لذا كان النتاج متمثلاً بمعايير (IFRS) التي حرصت على تحقيق تلك الجودة، وكذلك الحرص على ترصين

الأداء للشركات، ولعل دور المعايير هذا يمكن أن يكون له دور فاعل في الكفاءة المالية للمصارف إلى جانب تفعيل هذه الكفاءة في الحد من الهشاشة المالية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل يزداد تأثير الكفاءة المالية في الحد من الهشاشة المالية للقطاع المصرفي العراقي في ضوء تبني معايير (IFRS)؟

٢. فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

أ. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المالية والهشاشة المالية ومستوى تبني معايير (IFRS).

ب. يزداد تأثير الكفاءة المالية في الحد من الهشاشة المالية للقطاع المصرفي العراقي في ضوء تبني معايير (IFRS).

٣. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يمكن أن تسهم به معايير (IFRS) في إدارة الأزمات المالية في البيئة العراقية، عبر قيامها بدور تفاعلي في دعم العلاقة السلبية للكفاءة المالية مع الهشاشة المالية في المصارف، جانب تعزيز تلك المعايير لجودة المحاسبة متمثلاً بالمعلومات المفصح عنها في التقرير المالية في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تساعد من الحكم الفعال على كفاءة تلك المصارف ومستوى الهشاشة المالية وفق فترات مالية متفاوتة تتضمن في مضمونها فترات الأزمات المالية التي مر بها العراق في ٢٠١٤-٢٠١٦، التي أستمريت آثارها لما بعد تلك الفترة.

٤. أهداف البحث: يهدف البحث الى بيان مدى تفاوت العلاقة بين الكفاءة المالية والهشاشة المالية في ضوء تفاوت مستويات تبني معايير (IFRS) وعبر فترات الأزمات المالية وغيرها في القطاع المصرفي الأهلي الخاص العراقي، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

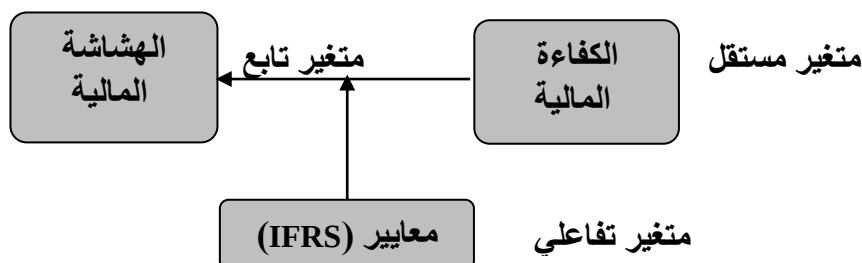
أ. بيان مفهوم جودة المحاسبة وعلاقتها بمعايير (IFRS).
ب. بيان ماهية الكفاءة المالية وكيفية قياسها وفق تحليل مغلف البيانات والاستخدامات المحاسبي لهذا التحليل.

ج. بيان مداخل قياس الهشاشة المالية، ودور معايير (IFRS) في تعزيز فاعلية الكفاء المالية للمصارف في الحد تلك الهشاشة في البيئة العراقية في فترات الأزمات المالية.

٥. حدود البحث: اقتصر حدود البحث التجريبية على القطاع المصرفي الأهلي الخاص في البيئة العراقية، وللأعوام من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، على اعتبار أن فترة ٢٠١٤-٢٠١٦ هي فترة أزمة مالية للعراق، وقد تم اعتماد أسلوبين فقط لقياس الهشاشة المالية هما مؤشر (Z-score) أو مؤشر (التحوط، المضاربة، بونزي)، في حين يتم قياس الكفاءة المالية باستخدام تحليل مغلف البيانات، وتم بيان دور معايير (IFRS) وفق مستويات التبني لتلك المصارف لهذه المعايير خلال الفترة عينة البحث.

٦. أسلوب البحث: اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، وقد تم استقراء الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة به، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبه النظري انتهاءً باستنباط العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم اختبار هذه العلاقة في بيئة المصارف العراقية. وقد تم جمع المعلومات اللازمة عن بيانات البحث من التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية،

وقد حددت متغيرات البحث بمدى تبني معايير (IFRS) في المصارف كمتغير تفاعلي والكفاءة المالية كمتغير مستقل، والهشاشة المالية كمتغير تابع، والشكل (١) التالي يمثل العلاقة بين متغيرات البحث.



الشكل (١): متغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

وبعد تناول منهجية البحث والدراسات السابقة في المحور الأول من البحث، سيتم استعراض ما تبقى من البحث كما يأتي؛ المحور الثاني سيقصر على التأصيل النظري لمتغيرات البحث واستنباط العلاقات بينها من خلال بيان دور معايير (IFRS) في تحسين جودة المحاسبة، وإدارة الأزمات المالية، وعلاقتها بالكفاءة المالية والهشاشة المالية، في حين خصص المحور الثالث لنموذج البحث واختبار الفروض، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض أهم النتائج والتوصيات.

ثانياً. مراجعة الدراسات السابقة

هناك العديد من دراسات الجودة المحاسبية وفق معايير (IFRS) وعلاقتها بالأزمة المالية مع ربطها بالكفاءة المالية للمصارف وانعكاساتها في الهشاشة المالية ومن هذه الدراسات: دراسة (Olsen & Weirich, 2010) و (Mala & Chand, 2012) و (Alyammahi, 2013) و (de Jager, 2014) و (Slaheddine, 2017) و (Abu Alrub et al., 2018)، (Kund & Rugilo, 2020).

إذ اختبرت دراسة (Olsen & Weirich, 2010: 41-45) مدى مساهمة معايير (IFRS) في إيقاف الأزمات المالية، وتوصلت إلى أن معايير (IFRS) لم توقف الأزمات المالية لعام (٢٠٠٨) في اليونان وإسبانيا ودول أوروبية أخرى. وأكدت الدراسة على أن محاسبة القيمة العادلة وفق معايير (IFRS) لم تتسبب في الأزمة المالية، وإنما عكست تأثيرها بصورة أكثر وضوحاً. وعلقت الدراسة على أن معايير (IFRS) تسهم في دعم جودة المحاسبة من حيث اتساق المعلومات وحيادتها وملاءمتها ومصداقيتها بما يحقق المنفعة والفائدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين وترشد من قراراتهم.

واختبرت دراسة (Mala & Chand, 2012) مدى ملائمة معايير (IFRS) للتقارير المالية في ضوء الأزمة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية جعلت قضية التقارب العالمي للمعايير المحاسبية أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وأن غالبية البلدان التي تتبنى معايير (IFRS) وتخطط بخطى ثابتة لترسيخ تطبيقها في المستقبل لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية.

وتوصلت دراسة (Slaheddine, 2017: 2) أن فرنسا باعتمادها على معايير (IFRS) كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، مقارنة بأمريكا غير المعتمدة على هذه المعايير.

وتوصلت دراسة (Abu Alrub et al., 2018: 1) إلى أن الكفاءة المالية للمصارف اللبنانية قد زادت في فترة الأزمة المالية في ضوء تطبيق معايير (IFRS) مقارنة مع المصارف غير المطبقة لهذه المعايير مما دعم ذلك الاستقرار المالي. بما يعني خفض مستوى الهشاشة المالية. وتوصلت دراسة (Alyammahi, 2013: 1) إلى أن عدم الامتثال لمعايير (IFRS) هو أحد الأسباب الرئيسة للأزمة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وأن الاعتماد العالي لهذه المعايير يمكن من تجنب الأزمات المستقبلية.

وأشارت النتائج التي توصلت إليها دراسة (Kund & Rugilo, 2020: 1) إلى أن تطبيق معايير (IFRS) في المصارف متمثلاً بمعيار (IFRS9) يساعد في تعزيز الاستقرار المالي. وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (Mushkudiani & Shonia, 2016: 81).

وتوصلت دراسة (de Jager, 2014: 97) إلى أن محاسبة القيمة العادلة وفق معايير (IFRS) ساهمت في إيضاح الهشاشة المالية للمصارف خلال الأزمة المالية. ومن خلال الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها يلاحظ الآتي:

١. تركيز الدراسات على العلاقة بين تطبيق IFRS والأزمات المالية.
٢. عدم تطرق أية دراسة إلى تأثير تطبيق IFRS في البيئة العراقية وبصورة خاصة في ظل الأزمات المالية.
٣. افتقار المصارف العراقية إلى الدراسات العلمية التي يمكن من خلال الاعتماد على نتائجها النهوض بالعمل المصرفي في العراق وخاصة في حالات الأزمات المالية. وعليه يمكن القول ان الدراسة الحالية تسلط الضوء على تأثير تطبيق IFRS في البيئة العراقية فضلاً عن اعتمادها أساساً علمياً يمكن الاعتماد عليه في تحديد كيفية تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية وذلك من خلال استخدام تحليل مغلف البيانات الذي لم يتم التطرق اليه من قبل في الدراسات السابقة. ولغرض الوقوف على ماهية متغيرات البحث من منظور الدراسات والكتابات الأكاديمية، سيتم التطرق إلى التعريف بكل متغير والعلاقة بينها.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً. مفهوم جودة المحاسبة وفق (IFRS):

أدت العولمة وتحرير التجارة إلى أن يصبح العالم بأسره قرية واحدة. إذ تعمل الكثير من شركات الأعمال وبشكل خاص المصارف خارج الحدود المحلية للدولة، لذا نشأت الحاجة إلى أن تكون التقارير المالية المفصّل عنها قابلة للمقارنة دولياً، بمعنى ضرورة وجود معايير محاسبية متجانسة يمكن تبنيها لإنتاج تلك التقارير بما يضمن كذلك الجودة العالية للمحاسبة في أعداد تلك التقارير. وهذا الأمر أدى إلى وضع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليتم اعتمادها في أسواق رأس المال العالمية في إعداد التقارير المالية. ومن ثم تحركت العديد من الشركات في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم نحو التبني الطوعي أو الإجمالي لـ (IFRS) (Onalo et al., 2014: 243).

وقد أصبح التبني إلزامياً لمعايير (IFRS) للعديد من الشركات في البلدان الأوروبية منذ ٢٠٠٥ (Procházka & Peláka 2015: 116) (Ahmed et al., 2013: 1)، إلا أنه يلاحظ

مع نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين فإن العديد من الدول النامية لازالت في طور التبني الطوعي لهذه المعايير.

ويرى (Lodh & Nandy, 2017: 4) أن الهدف الرئيس من معايير (IFRS) هو تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية وتقليل المعلومات غير المتماثلة وتكاليف المعلومات المرتبطة بها. ويشير (Ahmed et al., 2013: 1) إلى ضرورة تحديد دور معايير (IFRS) في تحسين جودة المحاسبة كون أن هذا الأمر سوف ينعكس في تقييم كفاءة استخدام الرقم المحاسبي، ومن ثم تقييم أداء السوق أو الشركة ومن الاستقرار المالي فيها. وقد أكدت العديد من الدراسات منها (Barth et al. 2008: 467)، (Pășcan, 2015: 580)، (Liu et al., 2011: 659)، (Procházka & Peláka 2015: 118) أن تبني معايير (IFRS) عزز من جودة المحاسبة إذ توصل (Barth et al. 2008: 467) إلى أن التبني الطوعي لمعايير (IFRS) أدى إلى خفض تمهيد الدخل وتعزيز وقتية الاعتراف بالخسائر، إذ يكون هناك حوافز أقوى للتقرير عن أرقام محاسبية عالية الجودة. باعتبار أن الإجراءات المتضمنة في تلك المعايير تقيد السلوك الانتهازي للإدارة في تغيير الأرقام المحاسبية. وأكد (Liu et al., 2011: 659) أن جودة المحاسبة قد تحسنت مع انخفاض إدارة الأرباح وزيادة أهمية المقاييس المحاسبية في ظل التبني الإلزامي لمعايير (IFRS) منذ عام ٢٠٠٧. ويؤكد كذلك (Procházka & Peláka, 2015: 118) على أن تبني معايير (IFRS) ساعد الشركات المدرجة في أوروبا وبشكل كبير في تعزيز الشفافية والمقارنة في التقارير المالية، النابع بالأصل من تعزيز جودة المحاسبة.

وقد اختبر (Ahmed et al., 2013: 1) تأثير تبني معايير (IFRS) في تحسين جودة المحاسبة من خلال ثلاثة مقاييس هي تمهيد الدخل، التقارير العدائية (reporting aggressiveness) وإدارة الأرباح. وأشارت الدراسة بأنه على الرغم من عدم وجود اتفاق موحد حول مفهوم جودة المحاسبة فقد عرفت أنها التمثيل الصادق لقيمة السهم في السوق التي يتم قبولها على نطاق واسع. باعتبار أن الخيارات المحاسبية التي تؤدي إلى تجانس أكبر للدخل، وإدارة أكبر للأرباح، والمبالغة في تقدير الأرباح (أو تأخير الاعتراف بالخسائر) على أنها تقلل من ذلك التمثيل الصادق ومن ثم تقليل جودة المحاسبة. في حين يعتبر (Pășcan, 2015: 580) أن إطار عمل المعايير (IFRS) يعد مصدرًا رئيساً لتحديد جودة المحاسبة، إذ تحدد الخصائص النوعية للتقارير المالية المفيدة أنواع المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر فائدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، بمعنى تتمثل جودة المحاسبة في إلى أي مدى تعكس معلومات التقارير المالية قيمة السهم في السوق.

ويقدم (Barth, 2008: 479-480) ثلاثة أسباب تجعل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى تحسين الجودة المحاسبية.

١. تقوم معايير إعداد التقارير المالية الدولية بإلغاء بعض البدائل المحاسبية ومن ثم تقليل تقدير الإدارة. هذا يمكن أن يقلل من إدارة الأرباح الانتهازية ومن ثم تحسين جودة المحاسبة.
٢. يُنظر إلى معايير (IFRS) باعتبارها معايير قائمة على المبادئ، ومن ثم يصعب التحايل عليها. على سبيل المثال، بموجب معيار قائم على المبادئ، يجب أن يكون من الأصعب تجنب الاعتراف بالمسؤولية من خلال هيكلة المعاملات.
٣. اعتماد معايير (IFRS) بشكل كبير على استخدام محاسبة القيمة العادلة، والتي قد تعكس القيمة الأساسية الصادقة للسهم بشكل أفضل من المعايير المحلية.

ويعد التوحيد المحاسبي وتعزيز الجودة المحاسبية أحد الأسباب الرئيسية في التوجه نحو هذا التبنّي العالمي لمعايير (IFRS). إذ يُعرّف التوحيد المحاسبي بأنه عملية تهدف إلى زيادة توافق ممارسات المحاسبة عن طريق الحد من مستوى الاختلاف في الممارسات المحاسبية، إذ يحفز التنسيق والتوحيد الدولي للتقارير المالية المستثمرين الذين يبحثون عن أفضل الفرص لاستثمار مواردهم الاقتصادية. (Procházka & Peláka, 2015: 117)

في حين يشر (Pășcan, 2015: 583) إلى أن جودة المحاسبية بعد تبني معايير (IFRS) تعتمد على ثلاث عوامل:

- ❖ جودة المعايير.
- ❖ النظام القانوني والسياسي للبلد.
- ❖ حوافز التقارير المالية، فيما يتعلق بتطوير السوق المالية، وهيكل رأس المال، وهيكل الملكية ونظام الضرائب.

ثانياً. علاقة معايير (IFRS) بالأزمة المالية: الأزمة المالية هي أي من الحالات الواسعة التي تفقد فيها بعض الأصول المالية فجأة جزءاً كبيراً من قيمتها الاسمية. كما أن المواقف الأخرى التي غالباً ما تسمى الأزمات المالية تشمل تعطل البورصة وانفجار الفقاعات المالية، وأزمات العملة، والتخلف عن سداد الديون.

وقد عرفها (سلوم ونوري، ٢٠٠٩: ١١) بأنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، بمعنى أن الأزمة في جوهرها تمثل تهديد مباشر وصريح لبقاء كيان الشركة واستمرارها لأنها تهدد قيمة الشركة وثقافتها التنظيمية واتجاهاتها وأهدافها.

فخلال وقت حدوث أزمة المالية، تقوم شركات في مختلف البلدان التي تعاني من الأزمة بإجراء تعديلات كبيرة في سياساتها التجارية والإنتاجية للتغلب على عواقب الأزمة ومواصلة عملياتها، عبر تطبيق أساليب محاسبية بديلة تتناسب مع واقع آثار الأزمة، من أجل التأثير على مخرجات النظام المحاسبي ومن ثم صورتها أما أصحاب المصالح الخارجيين. وعادة ما تكون هذه الميول في اختيار الأساليب المحاسبية البديلة منصبة على خفض التكاليف وتعزيز صورة مركزها المالي.

وقد اختبرت دراسة (Iatridis & Dimitras, 2013: 154) تأثير الأزمة المالية على جودة المحاسبة (مدى إدارة الأرباح، وملاءمة القيمة)، وقد اشارت الدراسة إلى وجود تضارب بين الدول من حيث نتائج التأثير، إذ أظهرت الشركات في كل من البرتغال وإيطاليا واليونان ميل أكبر إلى خفض جودة المحاسبة (إدارة الأرباح) من أجل تحسين الربحية وتعزيز السيولة، في ظل الأزمات المالية، في حين اظهرت إيرلندا ميل اقل للتلاعب في الأرباح في ظل تلك الأزمات، وتكون الشركات في تلك الدول بصورة عامة أعلى جودة محاسبية خلال الأزمات المالية فيما إذا تم تدقيق حساباتها من قبل الأربعم الكبار. وقد اشارت الدراسة أن من آثار الأزمات المالية (ومنها التي حدثت في العام ٢٠٠٨) إسراع البلدان الأوروبية إلى التبنّي الإلزامي لمعايير (IFRS)، بهدف تعزيز جودة المحاسبة ولضمان قدر أكبر من المقارنة والشفافية في التقارير المالية، بعد ان كان هناك تباين في مدى التبنّي منذ صدور اللائحة التنظيمية الصادرة في ٢٠٠٥ من قبل الاتحاد الأوروبي التي تتطلب الانتقال الإلزامي من (GAAP) إلى (IFRS). وتخلص الدراسة أن تبني

معايير (IFRS) أسس خلفية محاسبية قوية ومستقرة لشركات الاتحاد الأوروبي، مما قد يساعد في الحد من تدهور جودة المحاسبة بسبب الأزمة.

في حين أظهرت (Bezemer, 2010: 676) أنه يمكن استخدام النماذج المحاسبية (مثل نماذج الاقتصاد الكلي للمحاسبة) في التوقع المستقبلي للالتزامات المالية أو الركود الاقتصادي، وأنه كلما تحسن جودة الرقم المحاسبي انعكس ذلك على جودة التوقع.

وتشير دراسة (Cooper, 2015: 75) إلى أن واضعوا المعايير المحاسبية وقعوا تحت ضغط كبير في ظل الالتزامات المالية وما أعقبها من آثار من أجل تقديم معايير محاسبية تدعم جودة الرقم المحاسبي. ويرى (Barth & Landsman, 2010: 399) أن نتائج الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ كانت لها آثارها في صيغ معايير (IFRS) التي يمكن أن تمنع تكرار حدوث مثل هذه الأزمة المالية.

ويشير (Pășcan, 2015: 580) إلى أن تبني معايير (IFRS) إلى جانب آثارها المباشرة المتعلقة بزيادة قابلية المقارنة وشفافية التقارير المالية وتحسين جودة المحاسبة، فإنها كذلك ساعدت بشكل غير مباشر في ارتفاع السيولة في السوق أو انخفاض تكلفة رأس المال بما أسهم في الاستقرار المالي في الأسواق بما قد ينعكس في الحد من الأزمات المالية.

ويؤكد (سلوم ونوري، ٢٠٠٩: ٢٠) بأن المعايير المحاسبية وخصوصاً معايير القيمة العادلة ليست السبب الأساس في نشوء الأزمة المالية، إذ إنها ساعدت على إظهار الخسائر الحقيقية إلا إنها لم تساهم فيه، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها، فالمعايير لعبت دور أساسي في إظهار هذه الأزمة وكشفها للعالم على حقيقتها، وإن الأزمة قد حدثت بسبب فشل الإدارات وسوء تقييم الرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق المعايير المحاسبية من ثم هناك ضرورة بالاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع إيجاد صبغة عالمية لها.

ويشير (Lodh & Nandy, 2017: 2) إلى أن الأزمات المالية سلباً على جودة الأرباح نتيجة توجه إدارات المصارف إلى سلوك إدارة الأرباح، بالأخص تلك المصارف المتعثرة مالياً، إلا أن تبني معايير (IFRS) يمكن أن يخفف من هذا السلوك.

ويرى (المعصراني، ٢٠١٤: ١) أن هناك آثار إيجابية للالتزامات العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية. إذ اتخذ واضعي المعايير المحاسبية خطوات واسعة في أعقاب الأزمات المالية (بالأخص بعد عام ٢٠٠٨) نحو تحقيق التوافق العالمي لمعايير المحاسبة، وإصدار مجموعة متكاملة وأكثر وضوحاً في تفسيرها. كما عملت على إصدار مجموعة كبيرة من تفسيرات وارشادات تطبيق معايير (IFRS) كإنموذج للمعايير المحاسبية الدولية.

ومن خلال ما تقدم يؤكد الباحثون على أنه نتيجة التأثيرات الإيجابية التي تحققت في بعض الدول التي تبنت معايير IFRS فيمكن أن يكون هناك إلزاماً في تبني هذه المعايير (وعدم الاقتصار بكونه طوعاً).

ثالثاً. الأهمية المحاسبية لتحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة المالية:

١. قياس الكفاءة المالية وفق تحليل مغلف البيانات: تحليل مغلف البيانات (DEA) هو منهجية قائمة على البرمجة الخطية لتقييم كفاءة كل بنك بالنسبة إلى حدود إمكانية الإنتاج التجريبي التي تحددها جميع البنوك في ظل افتراضات مناسبة فيما يتعلق بالعائد إلى الحجم والتوجه.

وبشكل أكثر تحديداً، يتم تحسين سلوك كل بنك ملاحظ، وبالتالي تحديد الحدود الإنتاجية الفعالة عن طريق قطاعات خطية على أساس وحدات صنع القرار (DMUs) التي تعمل بأفضل الممارسات، والتي تتوافق مع مجموعة الوحدات التي تعتبر فعالة في مصطلحات باريتو. ولذلك، فإن الشرط الوحيد الذي تم إنشاؤه هو أن كل وحدة (DMUs) ينبغي أن تنتمي إلى الغلاف الحدودي. (García-Meca & García-Sánchez, 2018: 548) كما يمثل تحليل مغلف البيانات (DEA) طريقة غير إحصائية تستخدم البرمجة الخطية، وتعد تقنية تحليلية لاسمعية (Non-Parametric)، تعمل على توفير مقياس للكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار(*) (DMUs) المختلفة ذات المهام المتشابهة.

وتمتاز هذه التقنية بأنها يمكن أن تتعامل مع حالة المدخلات والمخرجات المتعددة، فضلاً عن العوامل التي لا تسيطر عليها إدارة معينة بمفردها، ويمكن استخدامها في تقييم أداء الشركات. ويشير (García-Meca & García-Sánchez, 2018, 547) إلى أن هناك مزايا عديدة لـ (DEA) تتعلق بقدرته على استيعاب تعدد المدخلات والمخرجات مما يسمح بتحليل شامل لكل شركة؛ يأخذ في الاعتبار عوائد القياس في حساب الكفاءة، مما يسمح بمفهوم زيادة أو خفض الكفاءة على أساس مستويات الحجم والإنتاج؛ ولا تتطلب افتراض تحقيق فرضيات إحصائية مثل الحالة الطبيعية، أو الانحدار المتعدد، أو التغاير.

ومن المزايا الأخرى لها هو قدرتها على تجاوز معظم الصعوبات المعتادة التي تنشأ عن استخدام الأساليب المعلمية في تحليل النسب المالية، أي بمعنى أنها تتجاوز مشاكل بعينها مثل ضرورة وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات، أو ضرورة وجود التوزيع الطبيعي لهذه النسب (Halkos & Salamouris, 2004: 204). لذا فإن النتيجة الأساسية في عملها هي الكفاءة التي تمثل حسن استغلال الموارد بناءً على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، ويمكن لمعامل الكفاءة أن يأخذ أي قيمة بين الصفر والواحد الصحيح. ومن المعلوم أن نقطة بداية مفهوم الكفاءة كانت مع مقالة (Farrell) في العام ١٩٥٧، لأن هذه المقالة مثلت الدافع وراء الحاجة إلى تطوير أساليب ونماذج أفضل لتقييم الإنتاجية، فتم توسيع مفهوم الإنتاجية إلى مفهوم أكثر عمومية وهو الكفاءة (Cooper et al., 2011: 3).

يؤكد (García-Meca & García-Sánchez, 2018, 547) أن مجموعة واسعة من التقنيات الإحصائية قد استخدمها الباحثون لتقدير كفاءة الشركة. بشكل عام، عادةً ما يتم تمييز التقنيات الحدودية وغير الخطية، أي التقنيات التي تؤدي إلى تقدير الكفاءة بشكل نسبي أو مطلق، على التوالي. قد يكون النهج المستخدم في حسابها التجريبي بارامترياً أو غير بارامترى (parametric or non-parametric)

ووفقاً لهذه التقنية يتم احتساب الكفاءة من خلال قسمة المخرجات على المدخلات، وتكون نسبة الكفاءة المرجعية هي التي تحمل قيمة (١) الواحد الصحيح، ليتم على أساسها تحليل مغلف البيانات بتحديد سطح المغلف أو الحدود الكفوءة، ومن ثم فإن المقاييس الخاصة بشركة أو وحدة ما

(*) وحدات اتخاذ القرار (Decision Making Units: DMUs): هي تعبير عن المنشآت الهادفة وغير الهادفة للربح، فضلاً عن الأقسام والوحدات الإدارية داخل المنشآت (Min et al., 2008: 351). فهي قد تمثل مخازن وشركات فرعية ومكاتب تجارية ومواقع متنوعة تقوم بتصنيع منتج معين ومجموعات منتجات وفرق عمل وما إلى ذلك (Rickards, 2003: 233).

والتي تقع على سطح المغلف تشير إلى أن الشركة كفوءة، وبخلاف ذلك، أي إذا لم تقع على الحدود فتسمى غير كفوءة، وعلى هذا الأساس توفر هذه التقنية مقياس كفاءة لكل شركة يظهر مدى التحسين المطلوب في نسب كفاءتها للوصول إلى الأداء الأفضل لشركة معينة ضمن العينة، وبذلك تكون السمة الأساسية لها هو أن درجة الكفاءة لكل شركة تعتمد على أداء العينة التي هي جزء منها، أي بمعنى أنها تنتج مقاييس الكفاءة النسبية وليس المطلقة لكل شركة قيد الاختبار (Halkos & Salamouris, 2004: 205).

وإلى جانب ما تقدم يرى (Rickards, 2003: 226 & 243) أنه يمكن لهذه التقنية مساعدة المحاسب الإداري على قياس التغيرات في الإنتاجية والتحسين المستمر على مر الزمن. تظهر الأهمية الكبيرة لاستخدام هذه التقنية في تقييم أداء المصارف، وذلك لأنها تسهل من عملية المقارنة بين الكفاءة لعينة كبيرة منها، وتوفيرها لمجموعة من المعايير التي يتحدد في ضوءها الكفاءة لكل مصرف (وفقاً لنماذج النموذج الرياضي).

وتتمثل الميزة النسبية لها بالمقارنة مع تحليل النسب المالية المحاسبية البسيطة ذات الاستخدام الواسع، في أنها تقدم حكماً مستقلاً على كفاءة المصارف، مع مراعاتها لمجموعة متنوعة من النسب في آن واحد ودمجها جميعاً في مقياس للكفاءة يمكن من خلاله إجراء المقارنة بين الكفاءة النسبية لأطراف العينة، وكلما ارتفعت نسبة كفاءة مصرف ما بالمقارنة مع نسبة كفاءة مصرف آخر، كلما دل ذلك على ارتفاع أداء هذا المصرف (Halkos & Salamouris, 2004: 204).

وبالإضافة إلى ما تقدم يرى (Chen et al., 2008: 524) أن هذه التقنية ما هي إلا تقنية لتقييم الأداء على أساس التخطيط الرياضي، وقد وجدت بهدف توسيع دور التقنيات الرياضية من التخطيط إلى القياس والرقابة، ومن مزاياها أيضاً أنها تحدد نتيجة كفاءة واحدة في ظل بيئة تشغيل متعددة المدخلات والمخرجات، بخلاف بطاقة الأداء التي تقوم على إدارة الأداء الاستراتيجي وفقاً لمزيج من المقاييس. كما يرى (Amado et al., 2012: 391) أن هذه التقنية تساعد في تحديد المقارنة المرجعية، أي تحديد مجموعة الوحدات أو الشركات التي تتبع نفس الأهداف والأولويات ولكنها تحقق الأداء الأفضل، وبموجبها تصنف كل وحدة أو شركة بحسب أفضلية مستويات الأداء ومقارنتها مع الوحدات الأخرى.

وأخيراً يمكن القول إن لتقنية تحليل مغلف البيانات مزايا عديدة جعلت منها أداة مثلى في عملية تقييم الأداء، ويأتي في مقدمة هذه المزايا تقييمها الكلي للشركة على أساس الكفاءة النسبية لعلاقة مدخلاتها بمخرجاتها.

وقد تمثل الخيار الرئيس للمصارف لتحقيق أهدافها في مجال التنمية حتى وقت قريب في زيادة مكونات أصولها، لكن سرعان ما تغير هذا الخيار إلى زيادة ربحيتها في ظل بيئة المنافسة المعاصرة، والتي تتطلب تحديد مختلف العوامل وإدارتها نظراً لدورها الفاعل في تحديد هذه الربحية، ولغرض تقييم الأداء المصرفي والوقوف على مدى تحقيق أهدافه استُخدمت نسب المحاسبة المالية بشكلٍ واسع، ونالت قبول واستحسان المحللين الماليين، ومن أبرز هذه النسب (نسبة العائد على حقوق الملكية، العائد على إجمالي الأصول، نسبة الأرباح لكل موظف، نسبة الكفاءة، معدل الفائدة، القيمة الاقتصادية المضافة)، ويكمن السبب وراء استخدامها كأداة للتحليل في أنها تسمح بالمقارنة فيما بين المصارف على اختلاف أحجامها، فضلاً عن تحقيق الرقابة على أداء

القطاع الذي تنتمي إليه، مما يسمح بمقارنة نسب كل مصرف على حدة مع بعض معايير قطاعها (Halkos & Salamouris, 2004: 202).

ولقد لوحظ أن أغلب الكتابات(*) والدراسات المتخصصة في مجال استخدام تقنية تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف بغرض تقييم أدائها مثل (Cooper et al., 2011)، (Paradi & Zhu, 2013)، (García-Meca & García-Sánchez, 2018)، أنها قد حددت كل من (عدد العاملين، نفقات التشغيل، إجمالي الأصول، رأس المال، وغيرها) كمداخل لهذه التقنية، في حين حددت مخرجاتها بكل من (القروض الممنوحة، إيرادات الفوائد، الدخل التشغيلي، وغيرها)، واعتمدت الودائع في نماذج معينة كمداخل وفي نماذج أخرى كمخرجات. وفي هذا الصدد يرى (Chen et al., 2008: 528) أن خيار تحديد المدخلات والمخرجات يستند في حقيقة الأمر بشكل نظري على نهج الوساطة الذي يقصد به أن المصارف هي عبارة عن وسطاء ماليين، حيث تعامل الودائع كمداخل، لأن أعمالها الرئيسية تقضي باقتراض الأموال من الودائع بغرض إقراض الآخرين. ويرى (García-Meca & García-Sánchez, 2018: 547) أن نهج الإيرادات في قياس الكفاءة النسبية أفضل من الربح أو فعالية التكلفة بسبب صعوبة جمع معلومات موثوقة وشفافة عن أسعار الإنتاج والمدخلات.

وتؤكد دراسة (Halkos & Salamouris, 2004: 202) على أنه يمكن استخدام نسب المحاسبة المالية والتقنيات اللامعلمية أو غير البارامترية (كتحليل مغلف البيانات) بصورة مكملية لبعضها البعض لتقييم أداء المصارف.

٢. الاستخدام المحاسبي لتحليل مغلف البيانات: قد تم توظيف تقنية تحليل مغلف البيانات في مجالات محاسبية عديدة منها: (حسين، ٢٠١٨: ٢٥٦-٢٥٧)

أ. تكامل تقنية تحليل مغلف البيانات مع المحاسبة على أساس النشاط، بهدف تقييم نشاط أداء خدمة العملاء في أحد المصارف.

ب. اعتمادها في هيكلة بطاقة الأداء المتوازن بهدف تفعيل عملية تقييم الاداء.

ج. تفعيل فاعلية نسب المحاسبة المالية عبر استخدام تحليل مغلف البيانات.

د. استخدامها بهدف التقدير الكمي لحجم مخاطر التدقيق، فضلاً عن دمجها مع إجراءات التدقيق الداخلي، واستخدام النتائج المتحصل عليها في تحسين إدارة المخاطر.

هـ. استخدامها في تحسين تصورات المحللين الماليين حول كفاءة شركات التأمين الإسبانية والربحية، وذلك على أساس المقارنة بين التقييمات المحاسبية المعتمدة على التكلفة التاريخية والتقييمات المحاسبية المعتمدة على القيمة العادلة المتوافقة مع معايير (IFRS).

و. استخدامها مع تقنية التكلفة على أساس النشاط (ABC) بهدف تقييم أداء الموردين، فضلاً عن ترشيدها لقرارات تخفيض التكلفة.

ز. اعتمادها على البيانات المحاسبية لتقييم وتحسين كفاءة الحكومات المحلية اليونانية.

ح. توظيف تقنية تحليل مغلف البيانات في بناء إطاراً محاسبياً مقترحاً يمكن من خلاله تحديد كيفية تعظيم قيمة الشركة من منظور المساهمين، وكذلك تحديد مقدار هذا التعظيم بشكل كمي.

(*) للاطلاع على نماذج المدخلات والمخرجات ضمن تقنية تحليل مغلف البيانات في قطاع المصارف، ينظر في ذلك (Cooper et al., 2011: 324-351)، حيث استعرض عدداً كبيراً من هذه النماذج.

وأشارت دراسة (حسين، ٢٠١٨: ٢٥٧) أن هناك اهتماماً محاسبياً متزايداً في اعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية لتفعيل أداء مختلف الأدوات المحاسبية ولتحسين جودة معلوماتها.

رابعاً. دور (IFRS) في تعزيز الكفاءة المالية والحد من الهشاشة المالية

١. مفهوم الهشاشة المالية ومداخل قياسها: ارتفعت مخاطر المصارف خلال الأزمات المالية العالمية وأصبحت أنظمتها أكثر عرضة للإفلاس وخاصة بالنسبة للمصارف التي تقع ضمن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً مالياً والمتكاملة عالمياً، في الوقت الذي كانت فيه المصارف العالمية تواجه اضطرابات مالية عانى النظام المصرفي في الدول النامية مخاطر ليست أقل خطورة من الدول المتقدمة، لذا ازداد توجه الباحثين حول دراسة ومناقشة هشاشة الأنظمة المصرفية خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ فيما يخص عواقبها وتداعياتها، وركزوا على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة، ولكن الفشل الذي أصاب أغلب المصارف الكبيرة والذي أدى إلى انهيارها وخاصة في أوقات الأزمات يمكن أن يكون فهم شامل للهشاشة التي أصابت تلك المصارف، ومن ثم لابد من التركيز ليس فقط على أوقات الأزمات وإنما على الصدمات الخارجية الفجائية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الشامل وغير المتوقع للأنظمة المالية المصرفية (الطائي والجبوري، ٢٠١٧: ٥٤٠).

وقد استخدم مصطلح الهشاشة المالية (Financial Fragility) لأول مرة من قبل الباحث (Minsky) في عام ١٩٧٢ من خلال تطويره لنموذج سعى من خلاله إلى شرح فترات عدم الاستقرار المالي، ولماذا أدت المشكلات المالية في بعض الحالات إلى أزمات اقتصادية. وقد اعتبرت الهشاشة المالية على أنها تمثل الجيل الرابع من الكتابات الناشئة عن الأزمة المالية، التي سعت إلى إظهار العلاقة المتبادلة بين الأزمات المصرفية والعملة وأزمة الديون. وقد عرفت الهشاشة المالية بعدة تعاريف منها بأنها حالة من الاقتصاد تكون فيها قيمة أصحاب المشاريع مجتمعة صغيرة جداً مقارنة بقيمة مشروعاتهم الاستثمارية (Schroeder, 2009: 290).

فالهشاشة المالية هي نتيجة مرور النظام المالي بعدة مراحل وهذه المرحلة تسبق الإفلاس الذي يجبر النظام المالي للخروج من عالم الأعمال، فمن المتعارف عليه أن دورة الأعمال التجارية تبدأ بمشروع صغير ومع إدخال التكنولوجيا يأخذ المشروع حيزاً ودوراً أكبر إلى أن يصبح نموه يفوق القطاع بعد النجاح بالاستثمار وتحسين الربحية مما يجعل هذا المشروع أكثر تفاعلاً للمستقبل، إلا أن النمو في الأرباح لا يستمر دون صعوبات أو معوقات تفرضها طبيعة البيئة على الأنظمة المالية بكافة أنواعها (الطائي والجبوري، ٢٠١٧: ٥٤٦). كما تعني الهشاشة المالية أن العناصر الموجودة على جانب المطلوبات والموجودات في الميزانية العمومية (سواء كان التمويل داخل أو خارج الميزانية) حساسة للغاية للتغيرات في سعر الفائدة، والدخل، ومعدل الاندثار، والعناصر الأخرى التي تؤثر على سيولة وملاءة الميزانية العمومية. لذا فإن التقلبات غير المعتادة في تلك المتغيرات تخلق صعوبات مالية كبيرة (Tymoigne, 2011: 2). في حين تعرف الشركات الهشة مالياً على أنها شركات ذات رافعة مالية عالية (أي أن القيمة الصافية منخفضة جداً)، ومن ثم ارتفاع خطر التخلف عن السداد (Schroeder, 2009: 290).

وتخلق الابتكارات في القطاع المالي الفرص للمؤسسات المالية لكسب أرباح إضافية. إذ تمثل طرق جديدة لتقديم القروض واستثمارات رأس المال التي تزيد من هوامش الربح لدى المبتكر لذا فيه تميل إلى الانتشار السريع في الأسواق. إلا أن هذه الابتكارات المالية تجلب معها عادة زيادة

في الهشاشة المالية، فكلما طالت فترة الاستقرار الاقتصادي، كلما زادت الحوافز للمؤسسات المالية لإدخال الابتكارات المالية التي تقلل من تكلفة الائتمان لعملائها، وفي الوقت نفسه، للمستثمرين لتحملهم مخاطر أكبر لربحية متوقعة معينة، مما يعني انخفاض المخاوف المتعلقة بتلك المخاطر. فتتجلى الزيادة في الهشاشة المالية بشكل مباشر في تدهور هوامش السلامة (الضمان) في القروض المقدمة للشركات. ومع ذلك، فإن المستثمرين لا يرون سوى هذه الزيادة في المخاطر المالية إلا في لحظة مستقبلية وفي كثير من الأحيان بشكل مفاجئ. وقد يعوق الركود غير المتوقع قدرة الشركات المدينة على إعادة التفاوض بشأن التزاماتها، التي قبل الركود يمكن اعتبارها شيئاً سيكون من السهل تحقيقه (Torres Filho et al., 2017: 5).

وقد قدمت دراسة (Andrianova et al., 2015: 1) نموذج لقاعدة بيانات للمصارف عن الهشاشة المالية لـ ١٢٤ دولة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٢ تحت مسمى قاعدة البيانات الدولية عن الهشاشة المالية (International Database on Financial Fragility: IDFF) باعتماد ثمان مقاييس مختلفة للهشاشة، من شأن تحليل قاعدة البيانات هذه أن يعزز الفهم للآليات الرئيسية التي يتم من خلالها بدء الأزمات وانتشارها. بما يسهم بشكل مباشر بأن لا تكون الهشاشة المالية شديدة بالقدر الكافي للتعجيل بالأزمة، إذ تحجم المصارف الهشة عن تقديم قروض جديدة لذلك، يركزون جهودهم على تخفيض ميزانياتهم العمومية وتعزيز مخزونات السيولة لديهم من أجل التغلب على تدهور ثقة المودعين.

ويرى (Nishi, 2019: 585) أن الهشاشة المالية للشركات تختلف باختلاف الحجم والقطاع، كما أن الصدمات والأزمات المالية يختلف تأثيرها باختلاف درجة الهشاشة المالية للشركة. ويضيف (Iftikhar, 2015: 84) بأن مستوى التحرير المالي يعزز بشكل كبير من احتمال الهشاشة المالية.

ويرى (Torres Filho et al., 2017: 1 & 11) أن الزيادة التدريجية الداخلية في الهشاشة المالية للشركات يعد أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية. بمعنى أن احتمال حدوث أزمة هو أمر داخلي للنظام الاقتصادي (وليس نتيجة للصدمات)، ومن ثم ينبغي أن يكون تركيز المؤشرات هو اكتشاف الهشاشة المالية خلال فترات الاستقرار الاقتصادي.

وتنعكس عادة الهشاشة المالية في العناصر الثلاث الرئيسية لقائمة المركز المالي (الموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية)، ويشير (العطوي، ٢٠١٨: ١٧٣) إلى تركيز الباحثين أصبح أكثر محورياً حول الموجودات مقارنة في تركيزها السابق على المطلوبات، باعتبار أنه عند تدهور الموجودات النقدية لدى الشركات المالية تحدث الهشاشة المالية. وتعد العوامل الخارجية من أهم العناصر المؤثرة في الهشاشة المالية للشركات فالتشريعات الحكومية القاضية مثلاً بتجميد الودائع وعدم الاقتراض قد ترفع من نسب الهشاشة. إلى جانب قوة المنافسة التي تتمتع بها الشركة إذ ترتبط الهشاشة المالية عادة إيجاباً بالنظم التي تكون غير قادرة على المنافسة. والتي تعتمد على الدين أو أي مصدر تمويل خارجي. وقد تحدث الهشاشة المالية بالمصارف نتيجة إلى فشلها بتوجيه الأموال إلى فرص استثمارية منتجة أو نتيجة لسلوك مفرط في التفاؤل بالعوامل الاقتصادية.

ويرى (Schroeder, 2009: 287-288) أن الهشاشة المالية قد تتمثل بعدم الاستقرار المالي. الذي يتميز باحتمال كبير أن المصارف تتخلف عن سداد التزاماتها أو انخفاض ربحيتها، كما حددت أسباب الهشاشة المالية بما يلي: السلوك الجماعي للشركات الفردية عند اتخاذ القرارات

المتعلقة بالاستثمار وكيفية تمويل استثماراتها. ويرى (Torres Filho et al., 2017: 5) أن الأزمة المالية ليست حدثاً عازماً، كما أن ليست كل الهياكل المالية عرضة بنفس القدر لعدم الاستقرار المالي. ويؤكد (Bernstein et al., 2019: 1312) على أن الشركات الخاصة كانت أكثر مرونة في مواجهة الأزمة المالية من مجموعة مماثلة من الشركات العامة، مما يتناقض مع الادعاء بأن شركات القطاع الخاص زادت من هشاشتها المالية.

وقد تباينت الآراء بين الكتاب والباحثين حول مقياس محدد للهشاشة المالية للمصارف، في حين أشارت دراسة (الطائي والجبوري، ٢٠١٧: ٥٤٧) أن أغلب الدراسات أكدت على ضرورة تحديد كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والسيولة إذ تعطي هذه المؤشرات دليل على قوة الميزانية العمومية ومن ثم استقرار المصرف، إذ أن عوامل القيمة والكفاءة تغطي خسائر القروض وتعزز العائد على الموجودات. ويمكن تحديد أهم المؤشرات المعتمدة لقياس الهشاشة المالية بما يلي:

أ. **مؤشر (Z-Score)** بالاتفاق مع (Ashraf et al., 2016)، (Fielding & Rewilak, 2015) باعتبار أن انخفاض قيمة (Z) ينطوي على العسر المالي أما ارتفاعها فإنه يدل على الاستقرار، ويتم حساب قيمة (Z-Score) كما يأتي:

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث أن:

(ROA): تمثل العائد على الموجودات، و(E/A): تمثل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

$\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري في العائد على الموجودات.

فإذا كانت قيمة (Z) أعلى من الوسط الحسابي فيدل على أن المصارف أقل هشاشة وإذا كانت القيمة أدنى من الوسط الحسابي دل على ارتفاع هشاشة النظام المالي للمصرف. بالاتفاق مع دراسة (Ashraf et al., 2016: 56)، (Fielding & Rewilak, 2015: 234)

ب. **مؤشر (التحوط، المضاربة، بونزي^(*))** ويسمى بالإطار المحاسبي لـ (Minsky) بالاتفاق مع دراسة (Torres Filho et al., 2017)، إذ أشار (Minsky) إلى أن الفهم الصحيح للهشاشة المالية يتطلب تحليلاً دقيقاً للشركات. فإحدى الطرق التي يمكن أن تتميز بها كل شركة هي محافظتها متمثلة في مجموعة الموجودات المادية والمالية التي تمتلكها والالتزامات المالية التي عليها. وبناءً على درجة المخاطرة المرتبطة بقدرتهم على الوفاء بالالتزامات المالية، اقترح (Minsky) تقسيم هذه الشركات إلى ثلاث فئات مختلفة: التحوط أو المضاربة أو بونزي. ووفقاً له، يمكن للمرء تطبيق هذا التصنيف على كل شركة سواء من القطاع المالي أم لا، دون تمييز.

فالشركات ذات تمويل التحوط هي الشركات التي يمكنها الوفاء بحلول تاريخ الاستحقاق بكافة التزامات الدفع التعاقدية (الفائدة والأصل) فقط من خلال إيراداتها المتوقعة الحالية (التدفقات النقدية). في هذه الحالة، لا يحتاج كل من رجل الأعمال والمصرف إلى القلق بشأن التغييرات في

(*) بونزي (Ponzi)، وهو مصطلح حدد نسبة إلى تشارلز بونزي (إيطالي الأصل) وهو واحد من أكبر المحتالين في التاريخ الأميركي وكان أول من أنشأ طريقة الاحتيال الشهيرة بـ "سلسلة بونزي" أو هرمية الوهمية أو حتى دالة بونزي. ببساطة، مخطط بونزي هو عملية استثمار احتيالية تعمل عن طريق الدفع لأقدم مستثمرين باستخدام أموال تم جمعها من المستثمرين الجدد.

ظروف الأسواق المالية، مثل مستوى أسعار الفائدة، وشروط القرض، ومتطلبات الضمان، وما إلى ذلك. تعتمد جميع المخاطر المرتبطة بالوفاء بالالتزامات المالية على الإحباط المحتمل من الإيرادات المتوقعة. وكلما قلت درجة مديونية الشركة (أي كلما زاد وزن تمويل الأسهم في هيكل الالتزامات)، زاد احتمال كونها شركة تمويل تحوطية. بخلاف شركات التحوط، تعرف شركات التمويل المضاربة مسبقاً أنها لن تكون قادرة على توليد إيرادات كافية للوفاء بجميع التزامات الدفع التعاقدية بحلول تاريخ استحقاقها. يمكن تغطية مدفوعات الفائدة، ولكن على الأقل لن يتم سداد جزء من أصل الدين من التدفقات النقدية الحالية. لذلك، ستحتاج هذه الشركة إلى تجديد التزاماتها، وإصدار ديون جديدة للوفاء بالتزاماتها بشأن الديون المستحقة (أي تكبدها في إعادة التمويل) قبل تاريخ استحقاقها. هذا الموقف يعني أن القرار بشأن هذه القروض يعتمد على توقع أن شركة المضاربة ستحتاج إلى إعادة تمويل جزء من أصل دينها، سواء من وجهة نظر الدائنين والمدينين. تشكل هذه الشركة مخاطرة أكبر من شركة التحوط إذ أنها، فضلاً عن مخاطر السوق العامة (انخفاض مستوى الإيرادات)، تتعرض لمخاطر مالية إضافية: قد تحتاج إلى إعادة التفاوض بشأن التزاماتها في أسواق الديون. في حين تشبه شركات بونزي المالية شركات المضاربة من خلال حقيقة أنها لن تكون قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها التعاقدية بحلول تاريخ استحقاقها. ومع ذلك، بالنسبة لوحدة بونزي، فإن حجم الاختلال بين الإيرادات والالتزامات أكبر. ويتم تصنيف الشركات حسب الهشاشة المالية وفقاً للمعادلة الآتية: (Torres Filho et al., 2017: 8)

تغطية الفوائد (IC) = (صافي الربح + مصروفات الفوائد)/مصروفات الفوائد

فإذا كانت قيمة (IC) أكبر أو تساوي (٤) فتعد شركات تمويل التحوط، في حين إذا كانت بين (٤) و (٠)، تعد شركات تمويل مضارب، وإذا كانت أقل من (٠) تعد شركات تمويل بونزي. وفي الدراسة الحالية سيتم اعتماد المؤشرين أعلاه فقط لقياس الهشاشة المالية نظراً لشياع اعتمادهما في الدراسات التجريبية التي تناولت المصارف، وقد قدمت دراسات أخرى نماذج متعددة لقياس الهشاشة المالية نذكر منها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: ووفقاً لدراسة (Schroeder, 2009: 293)، سيتم تحديد الهشاشة المالية بتصنيف الشركات إلى (التحوط، المضاربة، بونزي) وفقاً للمعادلة الآتية:

الربح + الاقتراض (الحسابات الجارية) = الاستثمار + خدمة الدين

ويكون تقسيم الفئات كما يأتي:

شركات تحوط (hedged firm): هي شركة يكون ربحها أكبر من الاستثمار والديون: $\text{الربح} < \text{الاستثمار} + \text{خدمة دين}$

ويمكن للشركة استخدام ما تبقى من الربح لتخفيض الديون المستحقة.

شركة المضاربة (speculative firm): هي شركة يكون ربحها أكبر من خدمة الدين، لكن ليس بما يكفي لتغطية كل من خدمة الديون والاستثمار: $\text{الربح} < \text{خدمة الدين}$ ، ولكن $\text{الربح} > \text{الاستثمار} + \text{خدمة دين}$

المعنى الضمني هو أن الشركة يجب أن تقتصر لتمويل الاستثمار، ويزداد عبء دين الشركة تدريجياً أثناء وجودها في مركز المضاربة.

شركة بونزي (Ponzi firm): هي شركة لا تستطيع أرباحها إكمال خدمة الديون: $\text{الربح} > \text{خدمة الدين}$

يجب على الشركة الاقتراض من أجل دفع ثمن خدمة الديون. يزداد عبء ديون الشركة أيضًا في هذا الموقف.

في حين أن دراسة (Iftikhar, 2015: 87) قامت بقياس الهشاشة المالية من خلال المعادلة الآتية:

الهشاشة = القروض منخفضة القيمة/إجمالي القروض

يتم تعريف نسبة القروض منخفضة القيمة إلى إجمالي القروض على أنها مقدار القروض التي انخفضت قيمتها أو المشكوك في تحصيلها. يوضح هذا المقياس أنه كلما كانت النسبة (أقل) أعلى، كانت جودة الموجودات (أقل).

الغرض الرئيس من قياس الهشاشة المالية هو تزويد المنظمين الماليين بوسيلة لفهم كيفية تغير الممارسات الاقتصادية التي تستخدمها الشركات أو المصارف لاقتناء الموجودات وكيفية تعزيزها لعدم الاستقرار المالي. سيسمح ذلك للمنظمين بالتدخل بطريقة استباقية من أجل وقف ممارسات التمويل الخطيرة. فإذا كانت لدى المنظمين وسيلة للتعرف على التغيرات في ممارسات التمويل نحو زيادة الهشاشة المالية، فستوفر لهم إشارة إلى أن معدل التخلف عن السداد وارتفاع الربحية لن يكون مؤشر على الصحة/القوة المالية، وأن بعض التدخلات قد تكون لأزمة للحد من الممارسات المالية التي تعزز عدم الاستقرار المالي، أي بمعنى: (Tymoigne, 2011: 4-5)

أ. إن الهدف من اكتشاف الهشاشة المالية ليس اكتشاف الأزمات المالية أو الركود الاقتصادي، بل التدخل بشكل استباقي لمنع حدوث الأزمة، أو على الأقل الحد من أهميتها.

ب. الهدف من اكتشاف الهشاشة المالية هو ليس اكتشاف فقاعات أسعار الموجودات، وإنما اكتشاف مخاطر انكماش الديون الناتجة عن التفاعل بين الدين وقيمة الموجودات في الاتجاه التصاعدي. ومن ثم، قد يكون الاقتصاد هشاً للغاية حتى لو لم تكن هناك فقاعة، وقد توجد فقاعة، ولكن قد تكون الهشاشة المالية محدودة بسبب اللجوء المحدود إلى التمويل الخارجي.

٢. الحد من الهشاشة المالية وفق (IFRS) والكفاءة المالية: دعمت توجّهات تبني معايير (IFRS) جودة العمل المحاسبي وخففت من آثار الأزمات المالية على هذه الجودة مما ساعد بشكل كبير من إدارة الأزمات بشكل أسهم في تحسين الاستقرار المالي (خفض الهشاشة المالية) لقطاع المصارف (Barth & Landsman, 2010: 399).

ويرى (Lee et al., 2015: 181) أن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، كانت لها آثارها على الكفاءة المالية للمصارف، إذ لوحظ انخفاض نسبي في مستوى الكفاءة المالية بعد فترة الأزمة المالية. وهذا يظهر أن آثار الأزمة المالية على الكفاءة المالية قد تمتد لما بعد فترة الأزمة. وتوصلت دراسة (العطوي، ٢٠١٨: ١٦٧) أن ارتفاع معدلات النمو والكفاءة الأداء المالية ترتبط مع نسب الهشاشة المالية المنخفضة، بمعنى أن الكفاءة المالية من الممكن أن تخفض من مستوى الهشاشة المالية وتدعم إمكانية الشركات في تلبية متطلباتها من الموارد التنظيمية والمالية. ويرى (Li, 2010: 255) أن الهشاشة المالية قد تكون ناتجة عن عدم الكفاءة المالية. المتمثلة بالتدفقات النقدية من عملياتها التشغيلية غير الكفوءة.

ويؤكد (Barth & Landsman, 2010: 399) على أن مسؤولية استقرار النظام المالي (أي خفض نسبة الهشاشة المالية) تقع على عاتق المصرفيين بالدرجة الأساس، مع وجود دعم جزئي لمنظمي المعايير المحاسبية الدولية.

ويشير (Briciu et al., 2009: 308) إلى أن الأزمات المالية أظهرت مدى الهشاشة المالية للنظام الاقتصادي العالمي وترابطه. إذ أكدت فقااعة الائتمان أنه لا ينبغي التركيز فقط على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون أنظمة إعداد التقارير المالية والمحاسبة قادرة على الصمود والتحديث أيضاً. والذي انعكس بتوجه الحكومات والهيئات التنظيمية بتكثيف المبادرات لتشجيع تبني معايير (IFRS).

ويشير (Iftikhar, 2015: 89) إلى أنه كلما زادت (انخفضت) الكفاءة المالية للمصرف انخفضت (ارتفعت) نسبة الهشاشة المالية، مما يعني أن النظام المصرفي الكفء يمكن أن يقلل من احتمال التخلف عن سداد القروض. وتوصل (Lodh & Nandy, 2017: 1) إلى أن المصارف الهشة مالياً يكون تأثير تبني معايير (IFRS) في تحسين جودة المحاسبة ضعيفاً. وأن مستوى هذا التأثير يزداد في ظل الأزمات المالية. ويؤكد (Abu Alrub et al., 2018: 1) على أن تبني معايير (IFRS) سوف يحسن من الشفافية في التقارير المالية للمصارف ويعمل على الحد من التعقيد ويزيد الاستقرار المالي (خفض نسبة الهشاشة المالية) ومن ثم استعادة ثقة المشاركين في الأسواق المالية. ويتفق (Kund & Rugilo, 2020: 1) مع هذا الرأي، إذ يؤكد أن تبني معايير (IFRS9) من قبل المصارف سيهم بشكل كبير في دعم الاستقرار المالي فيها بما يؤدي إلى خفض نسبة الهشاشة المالية.

المحور الثالث: تصميم البحث

أولاً. اختيار العينة وجمع البيانات: تم تحديد مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين كان معيار اختيار العينة على أساس المصارف التي لديها تقارير مالية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، ليتحدد بناءً على ذلك (١٣) (*) مصرفاً كعينة للبحث، في حين تم استبعاد المصارف التي ليس لديها تقارير مالية متواصلة خلال تلك الفترة، وكذلك المصارف ذات النشاط الإسلامي (لغياب مصروفات الفائدة فيها).

ثانياً. قياس المتغيرات: تضمن البحث ثلاث أنواع من المتغيرات هي المتغير المستقل المتمثل بالكفاءة المالية، وقد تم قياسها بالاعتماد على تحليل مغلف البيانات المستندة على عناصر التقارير المالية المفصّل عنها من قبل المصارف، والمتغير التابع المتمثل بالهشاشة المالية الذي تم تحديد اثنان من المؤشرات لقياسها هما؛ المؤشر الأول (Z-score) بالاتفاق مع دراسة (Ashraf et al., 2016)، والمؤشر الثاني (التحوط، المضاربة، بونزي) بالاتفاق مع دراسة (Torres Filho et al., 2017)، والمتغير الثالث هو التفاعلي المتمثل بتبني معايير (IFRS) وقد تم قياسها كمتغير وهمي يعطى قيمة (١) في حالة تبني المصرف لهذه المعايير في القياس والافصاح ويعطى قيمة (٠) خلاف ذلك. والجدول (١) التالي يظهر متغيرات البحث وكيفية قياس كل منها.

(*) تم الاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية على الانترنت (www.isx-iq.net) في جمع البيانات.

الجدول (١): قياس متغيرات البحث

المتغير	طريقة القياس	مصادر البيانات
أولاً. المستقل: الكفاءة المالية	تحليل مغلف البيانات	القوائم المالية
ثانياً. التابع: الهشاشة المالية	أ. مؤشر (Z-score)	القوائم المالية
	ب. مؤشر (التحوط، المضاربة، بونزي)	القوائم المالية
ثالثاً. تفاعلي: معايير (IFRS)	متغير وهمي يعطى قيمة (١) في حالة تبني المصرف المعايير ويعطى (٠) خلاف ذلك.	القوائم المالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وقد تم اختيار مقياس الهشاشة المالية وفق (Z-score) و(التحوط، المضاربة، بونزي)، كونهما من أشهر وأكثر المقاييس المعتمدة وأثبتت فاعليتها في الدراسات التجريبية التي تناولت الهشاشة المالية على مستوى المصارف ضمن القطاع المالي، كما أن وجود اثنين من المؤشرات سوف يساهم بإعطاء نظرة أكثر وضوحاً لمستوى الهشاشة المالية للمصارف في البيئة العراقية. **ثالثاً. نموذج البحث التجريبي:** في النموذج التجريبي الخاص باختبار فرضيات البحث تم في البداية قياس الكفاءة المالية للمصارف ثم مستوى الهشاشة المالية وفق اثنان من المؤشرات، فضلاً عن تحديد مدى تبني معايير (IFRS) في المصارف عينة البحث ليتم بعد ذلك اختبار فرضية البحث وفق النموذج الآتي:

$$FI_{it} = \beta_1 (FE_{it}) + \beta_2 (IFRS_{it}) + \beta_3 (FE_{it}) * (IFRS_{it}) + e_{it}$$

حيث أن:

(FI_{it}): نسبة الهشاشة المالية للمصرف (i) في السنة (t).

(FE): الكفاءة المالية.

(IFRS): متغير وهمي يمثل تبني معايير (IFRS).

(e_{it}): المتبقي.

وقد تم تحديد عينة الاختبار بـ (١٣) مصرف، أم فترة الاختبار فكانت من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٨، وقد تم اعتماد هذا النموذج لفترة البحث كاملة، ومن ثم تم إعادة الاختبار بعد تقسيم المدة إلى ثلاث فترات، الأولى قب الأزمة وحددت بسنة (٢٠١٣)، والثانية خلال الأزمة التي مر بها العراق وحددت بـ (٢٠١٤-٢٠١٦)^(*)، والثالثة بعد الأزمة وحددت بالفترة (٢٠١٧-٢٠١٨). وقد تم اختبار النموذج وفق مؤشري الهشاشة المالية.

رابعاً. وصف المتغيرات واختبار الفروض

١. وصف المتغيرات: أظهرت النتائج تباين ملحوظ في مستويات الهشاشة المالية بين المصارف عينة البحث وكذلك خلال السنوات التي تم فيها الاختبار، ويظهر الجدول (٢) التالي، الأوساط الحسابية لمتغيرات البحث التابعة والتفاعلية، إذ تمثل المتغير التابع بالهشاشة المالية والتي تم قياسها من خلال مؤشرين هما؛ المؤشر الأول (Z-score)، والمؤشر الثاني (التحوط، المضاربة، بونزي). أما المتغير التفاعلي فتمثل بمدى تبني معايير (IFRS).

(*) خلال الأعوام من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٦ تعرض العراق إلى اضطرابات أمنية أدت إلى زعزعت الاقتصاد الوطني مما انعكس على كافة الشركات والقطاعات المالية وغير المالية.

الجدول (٢): قائمة بالمصارف عينة البحث ومستوى الهشاشة المالية وتبني معايير (IFRS)

ت	اسم المصرف	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط	
١	أشور	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		متحوط	متحوط	مضارب	متحوط	متحوط	متحوط	متحوط	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٢	بابل	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٣	بغداد	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	بونزي	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٤	التجاري العراقي	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	بونزي	بونزي	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٥	الخليج العراقي	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	هشاشة/مؤشر ١
		متحوط	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٦	الاستثمار العراقي	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	هشاشة/مؤشر ١
		متحوط	متحوط	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٧	الشرق الأوسط	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٨	المنصور	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	هشاشة/مؤشر ١
		متحوط	مضارب	متحوط	متحوط	متحوط	متحوط	متحوط	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
٩	الأهلي العراقي	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	متحوط	مضارب	بونزي	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
١٠	الائتمان العراقي	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	متحوط	متحوط	متحوط	متحوط	متحوط	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
١١	سومر	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
١٢	عبر العراق	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	متحوط	متحوط	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)
١٣	المتحد للاستثمار	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	هشاشة/مؤشر ١
		مضارب	مضارب	مضارب	مضارب	بونزي	بونزي	مضارب	هشاشة/مؤشر ٢
		كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	تبني (IFRS)

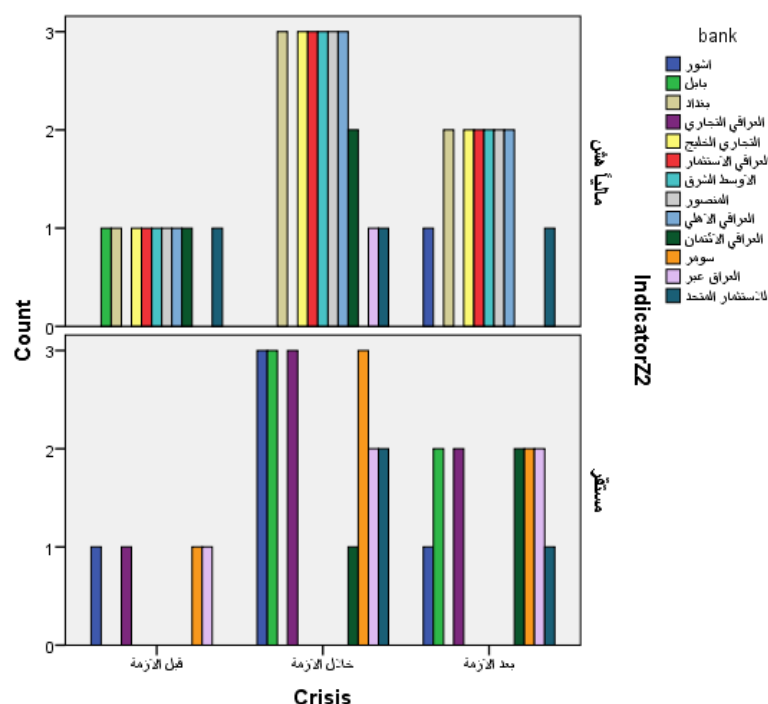
المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وقد تم تحديد مستوى الهشاشة المالية وفق المؤشر الأول (Z-score) بمستويين منخفض (مستقر مالياً) ومرتفع (هش مالياً) حسب الفروق عن الوسط الحسابي للمؤشر، فإذا كانت قيمة (Z-score) للمصرف أكبر من الوسط الحسابي لهذه القيمة لمجموع المصارف يعد المصرف غير هش مالياً، أما إذا كانت القيمة أقل من الوسط الحسابي فيعد المصرف هش مالياً. في حين حدد المؤشر الثاني وفق ثلاث مستويات، الأول هو المتحوط لتمثيل أكثر المصارف مستقرة مالياً، وينخفض هذا الاستقرار ويميل جزئياً إلى الهشاشة المالية وفق المستوى الثاني (المضارب)، وفي المستوى الثالث (بونزي) يعد المصرف هش مالياً، وتم قياس هذه المستويات الثالث حسب معادلة (Torres Filho et al., 2017: 8) في تغطية الفوائد، فإذا كانت قيمة التغطية أكبر من أربعة يعد المصرف متحوط أما إذا كانت أقل من أربعة وموجب فيعد مضارباً، ولو كانت التغطية سالبة فيعد بونزي.

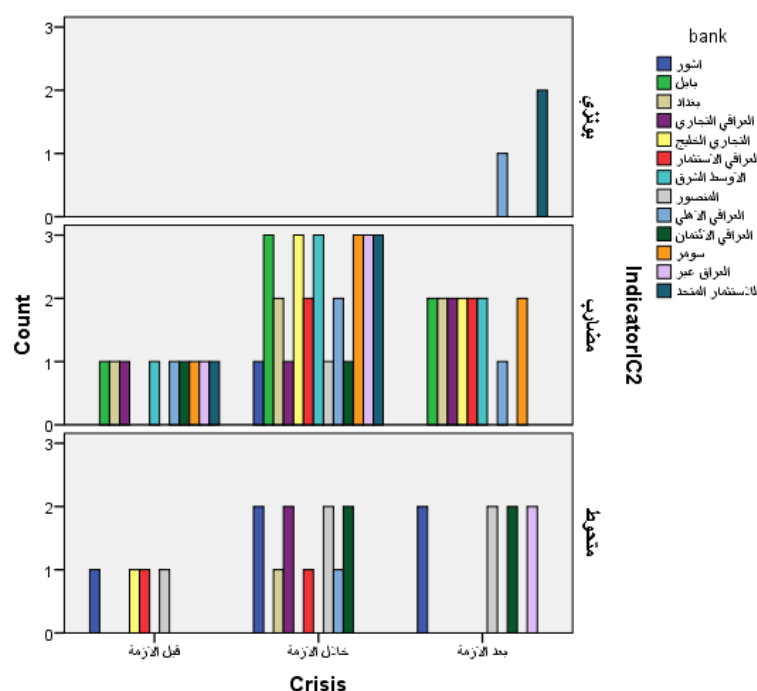
ويلاحظ في الجدول (٢) حسب المشاهدات البالغة (٧٨) مشاهدة (مصرف-سنة) أن عدد المصارف حسب مؤشر (Z-score) التي سجلت مستوى هشاشة مالية هي ٣٦ مشاهدة بنسبة (٤٦,٢%) من إجمالي المشاهدات، في حين أن ٤٢ مشاهدة أظهرت نوع من الاستقرار المالي (غير هش مالياً)، أما حسب المؤشر الثاني للهشاشة المالية، فكانت عدد المشاهدات التي أظهرت التحوط هي ٢٣ مشاهدة، و ٥٢ مشاهدة للمضارب، و ٣ مشاهدات فقط لبونزي. كما يلاحظ أن من مجموع المصارف الثلاثة عشر عينة البحث أن ستة مصارف سجلت ارتفاعاً بالهشاشة المالية في حين سبعة مصارف سجلت مستوى هشاشة منخفض، وذلك حسب المؤشر الأول، في حين حسب المؤشر الثاني كان عدد المصارف المتحولة ثلاث، والمضاربة عشرة، وبونزي صفر. ويلاحظ أنه حسب المؤشرين فإن كل المصارف المتحولة تكون ذات هشاشة منخفض، يستثنى من ذلك مصرف المنصور الذي سجل مستوى متحوط (حسب المؤشر ٢) وفي نفس الوقت ذو هشاشة مالية مرتفع (حسب المؤشر ١)، ويعود السبب في ذلك إلى أن المؤشر الأول يتأثر عنده تحديد لمستوى الهشاشة المالية بأداء كافة المصارف عينة البحث لذا فإن ارتفاع الهشاشة المالية فهي بالمقارنة مع بقية المصارف، أما في المؤشر الثاني والذي أظهره بمستوى متحفظ، فإن قياس الهشاشة المالية تم قياسها ضمن معيار ثابت لا يتأثر بأداء بقية المصارف.

أما من حيث مدى تبني معايير (IFRS) فكان عدد المشاهدات التي تؤكد هذا التبني ٥٠ مشاهدة بنسبة (٦٤%) من إجمالي المشاهدات، في حين كان هناك ٢٨ مشاهدة لعدم التبني. وبناءً على تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات ٢٠١٣ لما قبل الأزمة و ٢٠١٤-٢٠١٦ خلال الأزمة والفترة الثالثة ٢٠١٧-٢٠١٨ لما بعد الأزمة يظهر الشكل (٢) و (٣) على التوالي اختلاف الهشاشة المالية للمصارف عينة البحث خلال الفترات الثلاث.

ويلاحظ من الشكل (٢) و (٣) أن أغلب المصارف سجلت مستويات هشاشة مالية عالية قبل فترة الأزمة وان عدد قليل (أربعة مصارف فقط) كانت مستقرة مالياً، أما خلال الأزمة فإن تلك المستقرة ازدادت مستويات الاستقرار لديها وقد انضم إليها ثلاث مصارف إليها جزئياً، أما بقية المصارف فقد زادت مستويات الهشاشة المالية فيها بشكل كبير، في حين بعد الأزمة كانت أغلب المصارف قد انخفض مستوى الهشاشة نسبياً عن الفترة السابقة إلا أنها بقية ضمن فئة المصارف الهشة مالياً، كما أن من آثار الأزمة هو تغيير بعض من المصارف من نهجها المضارب لتكون أكثر تحوطاً.



الشكل (٢): اختلاف الهشاشة المالية حسب مؤشر (Z-score)



الشكل (٣): اختلاف الهشاشة المالية حسب مؤشر (التحوط، المضاربة، بونزي)

ففي ظل مستويات حماية أعلى للمستثمرين، قد تفضل المصارف استقرار مالي أعلى، ومن ثم فهي تفضل مخصصات لخسائر القروض المستقبلية. مما يدل على وجود نمط محدد من قبل إدارة المصرف في التعامل مع السياسات المحاسبية المتعلقة بالتحفظ المحاسبي ومحاسبة التحوط.

وفي ظل تقسيم فترة البحث إلى ثلاث فترات يظهر الجدول (٣أ، ٣ب، ٣ج) الكفاءة النسبية للمصارف الثلاثة عشر حسب تلك الفترات كما يلي:

الجدول (٣أ): الكفاءة النسبية للمصارف خلال فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٣)

ت	المصرف	٢٠١٣		
		(Scale) الحجم	(VRS)	(CRS)
1	أشور	1	1	1
2	بابل	0.964	0.462	0.446
3	بغداد	0.488	0.968	0.472
4	التجاري العراقي	0.991	0.752	0.745
5	الخليج التجاري	0.823	1.000	0.823
6	الاستثمار العراقي	0.899	0.898	0.808
7	الشرق الأوسط	0.740	0.641	0.474
8	المنصور	0.868	0.984	0.854
9	الأهلي العراقي	0.853	0.608	0.519
10	الائتمان العراقي	0.818	0.518	0.424
11	سومر	1.000	1.000	1.000
12	عبر العراق	1.000	1.000	1.000
13	المتحد للاستثمار	1.000	1.000	1.000
	الوسط	0.880	0.833	0.736

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد نتائج برنامج (DEAP-xp1).

الجدول (٣ب): الكفاءة النسبية للمصارف خلال فترة الأزمة (٢٠١٤-٢٠١٦)

ت	المصرف	٢٠١٤			٢٠١٥			٢٠١٦		
		(Scale) الحجم	(VRS)	(CRS)	(Scale) الحجم	(VRS)	(CRS)	(Scale) الحجم	(VRS)	(CRS)
١	أشور	1.000	1.000	1.000	0.749	0.779	0.962	1.000	1.000	1.000
٢	بابل	0.496	0.502	0.989	0.566	0.575	0.985	0.658	0.671	0.981
٣	بغداد	0.376	0.871	0.432	0.710	1.000	0.710	0.611	0.956	0.639
٤	التجاري العراقي	0.650	0.652	0.998	0.746	0.759	0.983	0.514	0.533	0.964
٥	الخليج التجاري	0.641	0.931	0.688	0.505	0.640	0.789	0.294	0.390	0.753
٦	الاستثمار العراقي	0.766	0.947	0.809	0.533	0.664	0.802	0.406	0.502	0.808
٧	الشرق الأوسط	0.328	0.438	0.750	0.564	0.701	0.805	0.561	0.681	0.824
٨	المنصور	0.477	0.650	0.734	0.510	0.757	0.674	0.627	0.670	0.936
٩	الأهلي العراقي	0.424	0.538	0.787	0.466	0.553	0.842	0.739	0.810	0.912
١٠	الائتمان العراقي	0.464	0.594	0.782	1.000	1.000	1.000	0.150	0.155	0.964
١١	سومر	0.541	0.541	1.000	1.000	1.000	1.000	0.399	0.402	0.991
١٢	عبر العراق	0.652	0.874	0.746	0.765	0.773	0.989	0.735	0.738	0.995
١٣	المتحد للاستثمار	1.000	1.000	1.000	0.605	0.719	0.841	0.750	0.750	1.000
	الوسط	0.601	0.734	0.824	0.671	0.763	0.876	0.573	0.635	0.905

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد نتائج برنامج (DEAP-xp1).

الجدول (٣ج): الكفاءة النسبية للمصارف خلال فترة ما بعد الأزمة (٢٠١٧-٢٠١٨)

ت	المصرف	٢٠١٧			٢٠١٨		
		(CRS)	(VRS)	الحجم (Scale)	(CRS)	(VRS)	الحجم (Scale)
١	أشور	0.719	0.727	irs	0.211	0.237	0.891
٢	بابل	1.000	1.000	-	1.000	1.000	1.000
٣	بغداد	1.000	1.000	-	1.000	1.000	0.738
٤	التجاري العراقي	0.578	0.617	drs	0.569	0.584	0.975
٥	الخليج التجاري	0.333	0.405	drs	0.234	0.292	0.802
٦	الاستثمار العراقي	0.604	0.656	drs	0.688	0.712	0.966
٧	الشرق الأوسط	0.449	0.573	drs	0.413	0.480	0.860
٨	المنصور	0.603	0.664	drs	0.773	0.853	0.906
٩	الأهلي العراقي	0.854	1.000	drs	0.539	0.555	0.970
١٠	الائتمان العراقي	0.332	0.382	drs	0.297	0.350	0.850
١١	سومر	0.777	0.786	drs	0.878	0.884	0.993
١٢	عبر العراق	1.000	1.000	-	1.000	0.784	0.796
١٣	المتحد للاستثمار	0.418	0.419	irs	1.000	1.000	1.000
	الوسط	0.667	0.710	0.928	0.625	0.673	0.918

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد نتائج برنامج (DEAP-xp1).

وبناءً على ما هو موضح في الجدول (٣-أب-ج) لقيم الكفاءة بحسب عوائد الحجم الثابتة (CRS)، يكون المصرف ذو الكفاءة المساوية لـ (١) الصحيح هو المصرف الكفاء مقارنة بالمصارف الأخرى، أما إذا كان أقل من ذلك فيُعد غير كفء مقارنة مع المصارف الأخرى أيضاً. ومن جانب آخر إذا ما كانت هذه الكفاءة الفنية للمصارف بحسب عوائد الحجم الثابتة (CRS) أكبر من كفاءتها الفنية بحسب عوائد الحجم المتغيرة (VRS)، فإن ذلك يدل على أن هذه المصارف بالرغم من أنها لا تقدم أداءً جيداً في توليد الأرباح إلا أنها لا تزال تعمل بشكل إيجابي على تحقيقها. ويتوجب الإشارة إلى أن مقياس كفاءة الحجم (Scale of efficiency) في هذا الجدول قد تم قياسها عبر قسمة عوائد الحجم الثابتة (CRS) على عوائد الحجم المتغيرة (VRS)، وإذا ما كانت النتيجة مساوية لـ (١) الصحيح، فإن المصرف يكون في حالة حجم العوائد الأمثل، أما إن كان أقل من ذلك، فهذا يدل على أنه مصرفاً غير كفوء، سواء كان المصرف في حالة تزايد الغلة (increasing return scale: irs) أم في تناقص الغلة (decreasing return scale: drs)، وإذا ما كان المصرف في حالة تناقص الغلة (drs)، فعليه عندها تقليص موارد المدخلات من أجل تعزيز وتحسين الأداء ورفع مستوى الكفاءة، أما إن كان في حالة تزايد الغلة (irs)، فيجب عليه زيادة موارد المدخلات من أجل توسيع نطاق العمل والتشغيل.

ويلاحظ من الجدول (٣) أن أعلى مستوى كفاءة للمصارف عينة البحث كافة كانت للعام ٢٠١٣ (قبل الأزمة)، حسب متوسط الكفاءة النسبية (CRS) البالغ (0.736)، في حين تنخفض هذه الكفاءة لتصل إلى (0.615) خلال الأزمة لمتوسط الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، وكان أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٦ إذ بلغت (0.573)، لتعود وترتفع مستوى الكفاءة بعد الأزمة لتصل إلى (0.646)

لمتوسط الأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي مجال تصنيف المصارف بحسب مستويات الكفاءة الفنية، يرى (Chiang & Lin, 2009: 1153) أنه يمكن تصنيفها إلى خمسة مستويات أو فئات هي:

الفئة الأولى: وتتمثل بالمصارف الكفوة التي تكون ذات أداء يقتدى به (مقارنة مرجعية) من قبل المصارف الأخرى.

الفئة الثانية: وتتمثل بالمصارف ضمن هامش الكفاءة، حيث تكون كفاءتها بحسب عوائد الحجم الثابتة (CRS) مساوية لـ (١) الصحيح إلا أنها لا تكون ذات أداء يقتدى به من المصارف الأخرى.

الفئة الثالثة: وتتمثل بالمصارف ضمن هامش الأداء غير الكفاء، والتي تتراوح كفاءتها بحسب عوائد الحجم الثابتة (CRS) ما بين ٠,٨ و ١.

الفئة الرابعة: وتتمثل بالمصارف غير الكفوة التي تكون كفاءتها أقل من ٠,٨، علماً أن هناك من المصارف من هي غير كفوءة، ومع ذلك لا تقتدي بأي من المصارف الكفوءة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع كفاءتها بحسب عوائد الحجم المتغيرة (VRS) والتي تكون مساوية لـ (١) الصحيح.

الفئة الخامسة: وتتمثل بالمصارف التي تقع على حدود الكفاءة، وتشتمل على المصارف الكفوءة وغير الكفوءة التي تكون كفاءتها بحسب عوائد الحجم المتغيرة (VRS) مساوية لـ (١) الصحيح.

وفي الدراسة الحالية سيتم اعتماد دراسة (Hussein et al., 2018) في تقسيم المصارف وفق ٣ فئات، الأولى هي فئة المصارف الكفوءة والتي تكون عوائد الحجم الثابتة (CRS) مساوية لـ (١) الصحيح، والفئة الثانية هامش الأداء غير الكفوء التي تتراوح (CRS) ما بين ٠,٨ و ١، واخيراً فئة المصارف غير الكفوءة التي تكون (CRS) أقل من ٠,٨. والسبب في هذا التقسيم ان اغلب المصارف عينة البحث والتي تتمتع عوائد الحجم الثابتة (CRS) مساوية لـ (١) الصحيح، هي ذات أداء يقتدى به من المصارف الأخرى، كما ان المصارف التي تمتلك عوائد الحجم المتغيرة (VRS) مساوية لـ (١) الصحيح، قد اثبتت مستوى كفاءة عالية ضمن (CRS) لذا تم إعادة صيغة التصنيف المقدمة من (Chiang & Lin, 2009: 1153) لتكون بثلاث فئات حيث تم دمج الفئة الأولى والثاني بفئة واحدة، كما تم دمج الفئة الرابعة والخامسة بفئة واحدة. ويظهر الجدول (٤) فئات الكفاءة للمصارف أـ (١٣) عينة البحث، وفقاً لمستويات الهشاشة المالية لكل منها.

الجدول (٤): فئات كفاءة المصارف وفقاً لمؤشري الهشاشة المالية

أ. للعام ٢٠١٣ قبل الأزمة:

مؤشر ٢	مؤشر ١		مؤشر ٢
	هش مالياً	مستقر مالياً	مضارب
المصارف الكفوءة	١٣	١٢/١١/١	١٣/١٢/١١
المصارف في هامش عدم الكفاءة	٨/٦/٥		٨/٦/٥
المصارف غير الكفوءة	١٠/٩/٧/٣/٢	٤	١٠/٩/٧/٤/٣/٢

ب. لمتوسط الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ خلال الأزمة:

الفئة	مؤشر ١		مؤشر ٢	
	هش مالياً	مستقر مالياً	مضارب	بونزي
المصارف الكفوءة				
المصارف في هامش عدم الكفاءة		١	١	
المصارف غير الكفوءة	١٠/٩/٨/٧/٥/٣	١٣/١٢/١١/٦/٤/٢	١٠/٨	١٣/١٢/١١/٩/٧/٦/٥/٣/٢

ج. لمتوسط الاعوام ٢٠١٧-٢٠١٨ بعد الأزمة

الفئة	مؤشر ١		مؤشر ٢	
	هش ماليا	مستقر مالياً	متحوط	مضارب
المصارف الكفوءة		٢		٢
المصارف في هامش عدم الكفاءة	٣	١٢/١١	١٢	١١/٣
المصارف غير الكفوءة	٩/٨/٧/٦	١٣/١٠/٥/٤/١	١٠/٨/١	٧/٦/٥/٤
				١٣/٩

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين.

ويلاحظ من الجدول (٤) أن المصارف التي تتميز بالكفاءة تكون في الغالب مستقرة مالياً في حين تكون المصارف التي ضمن هامش عدم الكفاءة ومستوى عدم الكفاءة في الغالب تتصف بالهشاشة المالية، وذلك ضمن فترة ما قبل الأزمة أم خلال الأزمة فيلاحظ أن المصارف كافة غير كفوءة في الأداء المالي سواء تلك المصارف ذات الاستقرار المالي أو ذات الهشاشة المالية، أما في فترة ما بعد الأزمة فيلاحظ عودة المصارف المستقرة مالياً إلى تحسين مستويات الكفاءة بصورة نسبياً. كما يلاحظ ان المصارف خلال الأزمة في الغالب صنفتم ضمن نوع المضارب، أما في فترة ما قبل الأزمة وما بعدها كان هناك اتجاه نحو التحوط. وهذا يدل أن المصارف تكون أكثر تبني للسياسات المحاسبية المتحولة في فترات ما بعد الأزمات حتى لو كان الامر على حساب الكفاءة، إذ ان التحوط ضمن فترة قبل الأزمة كان ملازماً لمستوى الكفاءة العالية، أما ما بعد الأزمة فكان ضمن مستويات عدم الكفاءة.

٢. اختبار الفرضيات: تضمن البحث اثنين من الفرضيات تم تحديدهما في المنهجية سابقاً، وفيما يلي اختبار لتلك الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المالية والهشاشة المالية ومستوى تبني معايير (IFRS).

وقد تم اختبار هذه الفرضية في البيئة العراقية وضمن قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وفق اثنين من مؤشرات الهشاشة المالية، إذ يظهر الجدول (٥) علاقة الارتباط.

الجدول (٥): الارتباط بين متغيرات البحث

الكفاءة	مؤشر ١ (Z)	مؤشر ٢ (IC)	(IFRS)
الكفاءة المالية	*٠,٢٤٦	٠,١٠٩	٠,٠٥٩-
(IFRS)	٠,١١١-	٠,٠٦١	-

*: وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (٠,٠٥)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS. يلاحظ من الجدول (٤) ضعف علاقة الارتباط بين المتغيرات ككل وإن معنوية تلك العلاقة فيما عدا علاقة الكفاءة المالية مع الهشاشة وفق المؤشر الأول (المقياس هو لعكس الهشاشة أي كلما زادت قيمة Z انخفضت الهشاشة المالية)، كانت معنوية موجبة، بمعنى هناك ارتباط طردي بين الكفاءة ومستويات الاستقرار المالي.

وبناءً على نتائج اختبار الارتباط يمكن قبول فرضية البحث الأولى جزئياً.

الفرضية الثانية: يزداد تأثير الكفاءة المالية في الحد من الهشاشة المالية للقطاع المصرفي العراقي في ضوء تبني معايير (IFRS).

قبل التحقق من الفرضية الثانية، تم اجراء بعض اختبارات التأثير بين متغيرات البحث كما يظهر في الجدول (٦) الاتي:

الجدول (٦): معادلة الانحدار البسيط لبعض متغيرات البحث

المستقل	التابع	معامل الانحدار (β)	قيمة ومعنوية (T)	قيمة ومعنوية (F)	R^2
(IFRS)	(الهشاشة المؤشر Z)	-٠,١١١	٠,٩٧٦- (٠,٣٣٢)	٠,٩٥٣ (٠,٣٣٢)	٠,٠١٢
(IFRS)	(الهشاشة المؤشر IC)	٠,١٨١	١,٦٠٨ (٠,١١٢)	٢,٥٨٧ (٠,١١٢)	٠,٠٣٣
(IFRS)	الكفاءة	٠,٠٥٩-	٠,٥١٢- (٠,٦١٠)	٠,٢٦٢ (٠,٦١٠)	٠,٠٠٣
الكفاءة	(الهشاشة المؤشر Z)	٠,٢٤٦	٢,٢١٣ (٠,٠٣٠)	٤,٨٩٦ (٠,٠٣٠)	٠,٠٦١
الكفاءة	(الهشاشة المؤشر IC)	٠,١٠٩	٠,٩٥٧ (٠,٣٤٢)	٠,٩١٦ (٠,٣٤٢)	٠,٠١٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS. يلاحظ من الجدول (٦) أن قيمة (F) المعنوية عند مستوى (٥%) تؤكد صحة نموذج معادلة الانحدار المتعلقة بتأثير الكفاءة المالية في مستوى انخفاض الهشاشة المالية (المؤشر Z) في المصارف عينة البحث، وقد اثبت معنوية (T) وجود هذا التأثير، وأنه إيجابي طردي حسب قيمة معامل الانحدار (β) البالغة (٠,٢٤٦) والتحسين بمستوى الاستقرار المالي أي انخفاض مستوى الهشاشة المالية يفسره بنسبة (٦%) متغير الكفاءة المالية.

فيما يخص اختبار فرضية البحث الثانية، يظهر الجدول (٧) معادلة الانحدار الخاصة باختبار الفرضية الثانية حسب مؤشر ١ (Z) للهشاشة المالية فقط، وقد تم اهمال المؤشر ٢ (IC) في الاختبار بسبب عدم ثبوت وجود علاقة أو تأثير معنوي مع الكفاءة المالية.

الجدول (٧): زيادة تأثير الكفاءة المالية في الهشاشة المالية في ظل (IFRS)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة ومعنوية (T)	قيمة ومعنوية (F)	Adjusted R^2	R^2
الكفاءة المالية	٠,٦٥١	٣,٥٢٢ (٠,٠٠١)	٤,٥١٦ (٠,٠٠٦)	٠,١٢٠	٠,١٥٥
(IFRS)	٠,٧٥٢	٢,٢٨٢ (٠,٠٢٥)			
(IFRS it)* (FE it)	٠,٩٦٧-	٢,٧٢٥- (٠,٠٠٨)			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS. بناءً على الجدول (٧) يلاحظ صحة معادلة الانحدار التي تؤكد قيمة (F) المعنوية عند مستوى دلالة معنوي (٥%)، مما يؤكد إمكانية استخدام معايير (IFRS) كمعيار تقاعلي في تحديد مستوى قوة العلاقة والتأثير بين الكفاءة المالية والهشاشة المالية، في حين تؤكد معنوية (T) على

وجود تأثير للكفاءة المالية في الهشاشة المالية، وأن هذا التأثير ينخفض عند توسيط معايير (IFRS)، بمعنى تأثير الكفاءة المالية في تعزيز مستوى الاستقرار المالي لدى المصارف عينة البحث شهد انخفاضاً عند تبنيها معايير (IFRS) في القياس والافصاح المحاسبي عن نتائجها. في حين يظهر معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) أن (١٢%) من التغيرات التي تحصل في خفض مستويات الهشاشة المالية هي ناتجة عن كل من الكفاءة المالية واتبني معايير (IFRS)، ووفقاً للنتائج السابقة يمكن قبول فرضية البحث الثانية.

٣. تحليل إضافي: تم تقسيم سنوات الاختبار إلى ثلاث فترات، هي فترة ما قبل الأزمة (٢٠١٣)، وفترة خلال الأزمة (٢٠١٤-٢٠١٦)، والفترة الثالثة ما بعد الأزمة (٢٠١٧-٢٠١٨)، والهدف من هذا التقسيم هو التعرف على مدى تأثير الأزمات التي مر بها العراق في مستويات التأثير التي تحدثها الكفاءة المالية في خفض مستويات الهشاشة المالية في ظل تبني معايير (IFRS)، والجدول (أ٨، ب٨، ج٨) الآتي، يظهر نتائج اختبار فرضيات البحث الثانية ضمن ثلاث معادلات للانحدار المتعدد تغطي فيها فترات الاختبار الثلاث.

الجدول (أ٨): اختبار زيادة تأثير الكفاءة المالية ما قبل الأزمة (٢٠١٣)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة ومعنوية (T)	قيمة ومعنوية (F)	Adjusted R^2	R^2
الكفاءة المالية	٠,٧٠٧	٣,٣١٩ (٠,٠٠٧)	١١,٠١٥ (٠,٠٠٧)	٠,٤٥٥	٠,٥٠٠
(IFRS)	-	-	-		
(FE it)* (IFRS it)	-	-	-		

الجدول (ب٨): اختبار زيادة تأثير الكفاءة المالية ما قبل الأزمة (٢٠١٤-٢٠١٦)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة ومعنوية (T)	قيمة ومعنوية (F)	Adjusted R^2	R^2
الكفاءة المالية	٠,٧١١	٢,٧٧٩ (٠,٠٠٩)	٢,٩٦٢ (٠,٠٤٥)	٠,١٣٤	٠,٢٠٣
(IFRS)	٠,٨٦٣	١,٧٧٠ (٠,٠٨٦)			
(FE it)* (IFRS it)	٠,٩٢٤-	١,٧١٢- (٠,٠٩٦)			

الجدول (ج٨): اختبار زيادة تأثير الكفاءة المالية ما قبل الأزمة (٢٠١٧-٢٠١٨)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة ومعنوية (T)	قيمة ومعنوية (F)	Adjusted R^2	R^2
الكفاءة المالية	-	-	٠,٢٣٥ (٠,٦٣٢)	٠,٠٠٥	٠,٠١٠
(IFRS)	-	-			
(FE it)* (IFRS it)	٠,٠٩٨	٠,٤٨٥ (٠,٦٣٢)			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يلاحظ من الجدول (٨) أن في فترة ما قبل الأزمة أظهرت النتائج صحة نموذج الانحدار بدلالة معنوية قيمة (F) عند مستوى دلالة (٥%)، وأن هناك تأثير معنوي للكفاءة المالية في خفض الهشاشة المالية، إلا أنه لم يظهر أي دور لمعايير (IFRS) وذلك لكون أياً من المصارف عينة البحث لم تتبنى هذه المعايير، أما خلال الأزمة فظهر دور سلبي لمعايير (IFRS) في تقييد التأثير الإيجابي للكفاءة المالية في خفض الهشاشة المالية للمصارف، أما في مرحلة ما بعد الأزمة لم يتم التثبت من وجود أي دور إيجابي أو سلبي للمعايير في علاقة الكفاءة المالية بالهشاشة المالية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة في ظل ما تقدم إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يأتي:

أولاً. الاستنتاجات

١. وضعت عدت نماذج لقياس الهشاشة المالية من قبل العديد من الباحثين، وكان السبب وراء هذا التنوع في تلك النماذج هو اختلاف منظور الهشاشة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، فضلاً عن التعمق بمفاهيمها للوصول إلى نموذج أكثر تفسيراً وارتباطاً لمسببات الأزمات المالية على مستوى الشركات أو على مستوى الدول والعالم.
٢. أن تبني معايير (IFRS) إلى جانب اثارها المباشرة المتعلقة بزيادة قابلية المقارنة وشفافية التقارير المالية وتحسين جودة المحاسبة، فإنها كذلك ساعدت بشكل غير مباشر في ارتفاع السيولة في السوق أو انخفاض تكلفة رأس المال بما أسهم في الاستقرار المالي في الأسواق بما قد ينعكس في الحد من الأزمات المالية.
٣. أن التبنّي الطوعي لمعايير (IFRS) أدى إلى خفض تمهيد الدخل وتعزيز وقتية الاعتراف بالخسائر، إذ يكون هناك حوافز أقوى للتقرير عن ارقام محاسبية عالية الجودة. باعتبار أن الإجراءات المتضمنة في تلك المعايير تقيد السلوك الانتهازي للإدارة في تغيير الأرقام المحاسبية.
٤. تظهر الأهمية الكبيرة لاستخدام هذه التقنية في تقييم أداء المصارف، وذلك لأنها تسهل من عملية المقارنة بين الكفاءة لعينة كبيرة منها، وتوفيرها لمجموعة من المعايير التي يتحدد في ضوءها الكفاءة لكل مصرف.
٥. تم تحديد اثنان من المؤشرات لقياس الهشاشة المالية هما؛ المؤشر الأول (Z-score)، والمؤشر الثاني الإطار المحاسبي لـ (التحوط، المضاربة، بونزي)، وقد ظهر تباين بين المؤشرين حول الهشاشة المالية لنفس العينة وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن المؤشر الأول يأخذ في الحكم على مستوى الهشاشة المالية بالنسبة لكافة المصارف عينة البحث، أما المؤشر الثاني فهو أكثر انعزالاً وتفرداً في الحكم على الهشاشة إذا انه لا يتأثر بعناصر عينة البحث.
٦. أن أغلب المصارف سجلت مستويات هشاشة مالية عالية قبل فترة الأزمة وان عدد قليل (أربعة مصارف فقط) كانت مستقرة مالياً، أما خلال الأزمة فإن تلك المستقرة ازدادت مستويات الاستقرار لديها وقد انضم إليها ثلاث مصارف إليها جزئياً، أما بقية المصارف فقد زادت مستويات الهشاشة المالية فيها بشكل كبير، في حين بعد الأزمة كانت أغلب المصارف قد انخفض مستوى الهشاشة نسبياً عن الفترة السابقة إلا أنها بقية ضمن فئة المصارف الهشة مالياً، كما ان من آثار الأزمة هو تغيير بعض من المصارف من نهجها المضارب لتكون أكثر تحوطاً.
٧. تؤثر الكفاءة المالية العالية في خفض مستويات الهشاشة المالية، ويقيد هذا التأثير ويقل في ضوء تبني (IFRS)، وأن هذا التقييد في التأثير يظهر بصورة أكثر وضوحاً خلال فترة الأزمة، في حين لا يظهر ضمن فترات ما قبل الأزمة المالية وما بعدها.

٨. في ظل مستويات حماية أعلى للمستثمرين، قد تفضل المصارف استقرار مالي أعلى، ومن ثم فهي تفضل مخصصات لخسائر القروض المستقبلية. مما يدل على وجود نمط محدد من قبل إدارة المصرف في التعامل مع السياسات المحاسبية المتعلقة بالتحفظ المحاسبي ومحاسبة التحوط.

ثانياً. التوصيات

١. ضرورة اعتماد الشركات والمصارف في البيئة العراقية على مؤشرات موحدة لقياس مستويات الهشاشة المالية فيها، كون أن هذا القياس سيعطي انطباعاً لدى المستثمرين والدائنين حول قوة واستقرار المركز المالي والقدرة على سداد الديون والقروض والوقوف في وجه الأزمات المالية في حالة حدوثها.

٢. بالإمكان أن تحقق المصارف منافع عدة نتيجة اعتمادها على تقنية تحليل مغلف البيانات، إذ تساعد إجراءات تحديد الكفاءة المالية وفق هذه التقنية من إعطاء المفاتيح والمداخل المناسبة للمصارف في تحسين تلك الكفاءة أما من خلال خفض المدخلات وفق نفس المستوى من المخرجات، أو زيادة المخرجات وفق نفس المستوى من المدخلات.

٣. ضرورة وضع إجراءات أكثر حدة من قبل هيئة الأوراق المالية المسؤولة عن تنظيم العمل في سوق العراق للأوراق المالية للضغط على الشركات المدرجة فيها من أجل التبني الاجباري لمعايير (IFRS) وإعداد القوائم المالية وفقاً لهذه المعايير، مع وضع الإجراءات التي تساعد في التحقق من مدى تبني هذه المعايير، أي أن هل التبني هو صوري فقط أم حقيقي.

ثالثاً. قيود البحث

١. صغر حجم العينة الذي تضمن ١٣ مصرفاً فقط قد يكون عائقاً في الوصول إلى نتائج معنوية في عاكة الارتباط بين المتغيرات أو في نماذج معادلات الانحدار.

٢. القياس المحدود لتبني معايير (IFRS) وفق المتغير الوهمي، إذ من الممكن اعتماد مقاييس أخرى تستند على تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من أجل الوصول إلى مدى تبني تلك المعايير بشكل نسبة مئوية قد تكون أكثر واقعية في عكس حقيق ذلك التبني في المصارف العراقية.

٣. تم اعتماد اثنين من المؤشرات لقياس الهشاشة المالية وقد يؤدي اعتماد مقاييس أخرى في الوصل إلى نتائج مغايرة.

٤. تم تحديد فترة الأزمة المالية (٢٠١٤-٢٠١٦) وفق الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق التي أدت إلى أحداث انخفاض كبير في أسعار الأسهم للمصارف عينة البحث، وهذا الانخفاض لازالت اثاره مستمرة حتى الآن أي مع بداية العام ٢٠٢٠، إلا أن تحديد هذه الفترة قد لا يكون دقيقاً من حيث امتداد الطول الزمني لها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية

أ. الدوريات العلمية:

١. حسين، محمد عبدالكريم، (٢٠١٨)، التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن وتحليل مغلف البيانات لتقييم أداء المصارف (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد ١، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.

٢. الطائي، يوسف حليم سلطان، والجبوري، حيدر جاسم عبيد، (٢٠١٧)، المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد ٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

٣. العطوي، مهند حميد ياسر، (٢٠١٨)، توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٢.

ب. أخرى:

١. سلوم، حسن عبد الكريم، نوري، بتول محمد، (٢٠٠٩)، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Abu Alrub, A., Ağa, M., & Rjoub, H., (2018), Does the improvement in accounting standard IAS/IFRS cure the financial crisis and bank profitability. Evidence from banking sector in Lebanon. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 1-18.
2. Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D., (2013), Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. Contemporary Accounting Research, 30(4), 1-30.
3. Alyammahi, F. M. S. H., (2013), Global Financial Crisis: A survey on the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) In the United Arab Emirates, The Thesis of Doctor, The British University in Dubai (BUiD).
4. Amado, C.A.F. & Santos, S.P. & Marques, P., (2012), Integrating the Data Envelopment Analysis and the Balanced Scorecard approaches for enhanced performance assessment, Omega, 40, (3), 390-403.
5. Andrianova, S., Baltagi, B., Beck, T., Demetriades, P., Fielding, D., Hall, S. & Rousseau, P. (2015). A new international database on financial fragility. Work paper, University of Leicester, Department of Economics.
6. Ashraf, D., Ramady, M., & Albinali, K., (2016), Financial fragility of banks, ownership structure and income diversification: Empirical evidence from the GCC region. Research in International Business and Finance, 38, 56-68.
7. Barth, M. E., & Landsman, W. R., (2010), How did financial reporting contribute to the financial crisis?. European accounting review, 19 (3), 399-423.
8. Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. Journal of accounting research, 46(3), 467-498.
9. Bernstein, S., Lerner, J., & Mezzanotti, F., (2019), Private equity and financial fragility during the crisis. The Review of Financial Studies, 32 (4), 1309-1373.
10. Bezemer, Dirk J., (2010), Understanding financial crisis through accounting models, Accounting, Organizations and Society, 35 (1), 676-688.
11. Briciu, S., Groza, C., & Ganfalean, I., (2009), International Financial Reporting Standard (IFRS) Will Support Management Accounting System for Small and Medium Enterprise (SME)? Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 11 (1), 308-317.
12. Chen, Tser-yieth, & Chen, Chie-Bein & Peng, Sin-Ying, (2008), Firm operation performance analysis using data envelopment analysis and balanced scorecard: A case study of a credit cooperative bank, International Journal of Productivity and Performance Management, 57 (7), 523-539.

13. Cooper, William W. & Seiford, Lawrence M. & Zhu, Joe, (2011), Handbook on Data Envelopment Analysis, Springer Science+Business Media, LLC, USA.
14. de Jager, P., (2014), Fair value accounting, fragile bank balance sheets and crisis: A model. Accounting, Organizations and Society, 39 (2), 97-116.
15. Fielding, D., & Rewilak, J., (2015), Credit booms, financial fragility and banking crises. Economics Letters, 136, 233-236.
16. García-Meca, E., & García-Sánchez, I. M., (2018), Does managerial ability influence the quality of financial reporting?. European Management Journal. 36 (4), 544-557.
17. Halkos, George E. & Salamouris, Dimitrios S., (2004), Efficiency measurement of the Greek commercial banks with the use of financial ratios: a data envelopment analysis approach, Management Accounting Research, 15, (2), 201-224.
18. Hussein, A. I., Mahmood, S. M., & Hussein, W. N., (2018), the relationship between the accounting conservatism and the financial performance efficiency of the banks according the data envelopment analysis: Evidence from Iraq. Opción, 34 (85), 2661-2686.
19. Iatridis, G. & Dimitras, A. I., (2013), Financial crisis and accounting quality: Evidence from five European countries, Advances in Accounting, 29 (1), 154-160.
20. Iftikhar, S. F. (2015). Financial reforms and financial fragility: A panel data analysis. International Journal of Financial Studies, 3 (2), 84-101.
21. Kund, A. G., & Rugilo, D., (2020), Does IFRS 9 increase Financial Stability?, work paper, <https://ssrn.com/abstract=3282509>
22. Lee , John Y. & Growe, Glenn & DeBruine, Marinus & Cha, Inkyung, (2015), "Measuring the Impact of the 2007-2009 Financial Crisis on the Performance and Profitability of U.S. Regional Banks", In Editors: Marc J. Epstein and John Y. Lee, Advances in Management Accounting. 25, 181-206.
23. Li, S., (2010), Financial fragility and securitisation: the discussions with Australian regulators and bank risk managers. International Finance Review, 11, 255-269.
24. Liu, C., Yao, L. J., Hu, N., & Liu, L., (2011), The impact of IFRS on accounting quality in a regulated market: An empirical study of China. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 26 (4), 659-676.
25. Lodh, S., & Nandy, M., (2017), the impact of international financial reporting standards adoption on earnings management: evidence from EU countries. Nova Science Publishers.
26. Mala, R., & Chand, P., (2012), Effect of the global financial crisis on accounting convergence. Accounting & Finance, 52(1), 21-46.
27. Min, H. & Min, H. & Joo, S., (2008), A data envelopment analysis-based balanced scorecard for measuring the comparative efficiency of Korean luxury hotels, International Journal of Quality & Reliability Management, 25, (4), 349-365.
28. Nishi, H., (2019), an empirical contribution to Minsky's financial fragility: evidence from non-financial sectors in Japan. Cambridge Journal of Economics, 43 (3), 585-622.
29. Olsen, L., & Weirich, T. R., (2010), IFRS and the financial crisis. Journal of Corporate Accounting & Finance, 21 (6), 41-45.

30. Paradi, Joseph C. & Zhu, Haiyan, (2013), A survey on bank branch efficiency and performance research with data envelopment analysis, Omega, 41 (1), 61-79.
31. Pășcan, I. D., (2015), measuring the effects of IFRS adoption on accounting quality: A review. Procedia Economics and Finance, 32, 580-587.
32. Procházka, D. A., & Peláka, J., (2015), the development of capital markets of new EU countries in the IFRS era. Procedia Economics and Finance, 25, 116-126.
33. Rickards, R. C., (2003), Setting benchmarks and evaluating balanced scorecards with data envelopment analysis, Benchmarking: An International Journal, 10 (3), 226-245.
34. Schroeder, S., (2009), Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience. International Journal of Social Economics. 36 (3), 287 - 307.
35. Slaheddine, T., (2017), Impact of 2008 Financial Crisis on Earnings Quality: IFRS and US GAAP Differential Case of France and United States. Int J Account Res, 5 (155), 2-7.
36. Torres Filho, E., Martins, N., & Miaguti, C., (2017), Minsky's Financial Fragility: An Empirical Analysis of Electricity Distribution Companies in Brazil (2007-15). Levy Economics Institute, Working Papers Series, 1-38.
37. Tymoigne, É., (2011), Measuring macroprudential risk: Financial fragility indexes. Working Paper, Levy Economics Institute of Bard College.